وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص :محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية

- دراسة ميدانية الأغواط-

- إعداد الطلبة:
- زكرياء رحمانية

- تحت إشراف:
- د خيراني العيد

لجنة المناقشة :

- د. رنان مختار	أستـاذ محاضـــر أ	رئيسا
- د. خيراني العيد	أستـاذ محاضـــر أ	مقررا
- د.عبد القادر قرادي	أستـاذ محاضـــر أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " خيراني لعيد " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة ودكاترة والى كل طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأيضا لكل طاقم قسم علوم المحاسبة والمالية والى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى مناحل اسمه بكل افتخار...أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قدحان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد "والدي الحبيب".

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب والحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى حبيبة على قلبي"والدتي الحبيبة".

والى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتها أزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد أختي "سارة"

والى أخر العنقود في العائلة أخي "يونس"

إلى إخوتي وأحبتي وأصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تعرف على تحديات التي تواجه التدقيق المحاسبي نتيجة نمو عمليات التجارة الإلكترونية حيث يتم التعرف على أثر توجه المؤسسات نحو التجارة الإلكترونية على ممارسة مهنة التدقيق وكذلك المخاطر التي يواجهها المدققين، والمؤسسات عند قيام هذه

الأخيرة بعمليات التجارة الإلكترونية فالثورة في مجال تقنية المعلومات أصبح العمود الفقري للتجارة الإلكترونية الأمر الذي ساهم بشكل كبير في احداث تطورات هائلة في المجال التجاري.

حيث توصلت النتائج على أنه يجب على المدققين تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة خاصة في، فالثورة في مجال تقنيات المعلومات بالنسبة للتجارة الإلكترونية وتطورها وحداثة معلوماتها ففي ظل بيئة التجارة الإلكترونية يعتبر استخدام المعلوماتية اليوم في ظل التغيرات التكنولوجية المتطورة أساس وعماد الإدارة الحديثة على الرغم من تأثيرها على بيئة الأعمال في الجزائر حيث تلعب البيئة المحاسبية الإلكترونية في الجزائر , دورا أساسيا في التغيرات التي تحدث في البلاد.

الكلمات المفتاحية :

التدقيق المحاسبي**.** التجارة الإلكترونية . بيئة الأعمال في الجزائر. تصريح الإلكتروني

Abstract :

This study aims to identify the challenges facing the accounting audit as a result of growthE-commerce operations, where the impact of institutions' orientation towards e-commerce is recognizedon practicing the audit profession, as well as the risks faced by auditors and institutions when suchThe recent operations of e-commerce, the revolution in the field of information technology has become the backboneE-commerce, whichhas contributed significantl to making huge developments in the commercial field.

results concluded that the auditors should change their traditional methods with methodsIt is developed, especially in the field of information technologies in relation to e-commerce, its development and the modernity of its information. In the light of the e-commerce environment, the use of informatics today in light of the advanced technological changes is the basis and pillar of modern management despite its impact on the environment Busines in Algeria, where the electronic accounting environment in Algeria plays an essential rolechanges taking place in the country.

key words :

Accounting audit . Electronic commerce. Business environment in Algeria.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	V
الإهداء	VI
ملخص الدراسة	X
فهرس المحتويات	XII
فهرس الجداول	XV
فهرس الأشكال	XVI
فهرس الملاحق	XIV
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار النظري لتحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية	**03**
المطلب الأول: مفهوم وتطور التجارة الالكترونية	**03**
المطلب الثاني: خصائص واشكال التجارة الالكترونية	**04**
المطلب الثالث: مستويات دوافع التجارة الالكترونية	**05**
المطلب الرابع : فوائد ومخاطر استخدام التجارة الاكترونية	**06**
المبحث الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بالتجارة الالكترونية	**10**
المطلب الأول:أ ثر التجارة الالكترونية على محاسبة وتدقيق	**11**
المطلب الثاني: التجارة الالكترونية وعلاقتها بمعايير المحاسبة والتدقيق	**17**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مهنة التدقيق المحاسبي في ظل	**18**

عمليات التجارة الالكترونية	
المبحث الثالث: البيئة الأعمال في الجزائر	**22**
المطلب الأول : البيئة المحاسبية في الجزائر	**22**
المطلب الثاني : معايير التدقيق في الجزائر	**30**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثاني : دراسة ميدانية لتحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية	**40**
تمهيد	**40**
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وادواتها	**41**
مطلب الأول: عرض الاستبيان	**41**
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	**47**
المطلب الثالث: الأدوات الاحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات	**56**
المبحث الثاني: الصدق وثبات الاستبيان	**55**
المطلب الأول: صدق الاستبيان	**55**
المطلب الثاني: اختبار ثبات أداة الدراسة	**56**
المبحث الثالث:نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها ومناقشتها	**58**
المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة الميدانية	**60**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات (T)	**66**
المطلب الثالث:تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	**71**
خلاصة الفصل	**73**
الخاتمة	**75**

قائمة المراجع	78
الملاحق	80

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تغيرات وتأثيرات في مهنة التدقيق	12
(2-1)	لقوانين التشريعية لتجارة لالكترونية في الجزائر	12
(3-1)	الاصدار الأول للمعايير التدقيق الجزائري	34
(4-1)	الاصدار الثاني للمعايير التدقيق الجزائري	35
(5-1)	الاصدار الثالث للمعايير التدقيق الجزائري	36
(6-1)	الاصدار الرابع للمعايير التدقيق الجزائري	37
(1-2)	مقياس ليكارث الثلاثي	50
(2-2)	العدد الاحصائي	51
(3-2)	معامل ألفا كرونباخ	53
(4-2)	توزيع العينة حسب المؤهل والتخصص العلمي	54
(5-2)	توزيع العينة حسب الخبرة	56
(6-2)	اختبار الفرضيات	63

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	متغيرات الدراسة	52
(2-2)	تركيبة عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	54
(3-2)	تركيبة عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	56
(4-2)	تركيبة عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.	56

فهرس الملاحق

رقم ملحق	عنوان ملحق	الصفحة
01	معامل ألفاكرونباخ	83
02	الأدوات الإحصائية لتوزيع العينة (المؤهل والتخصص العلمي وسنوات الخبرة)	83
03	الأدوات الإحصائية لأسئلة محاور الاستبيان	86
04	اختبار الفرضيات بين محاور الاستبيان	96
05	محكمين الاستبيان	98
06	الاستبيان	99

قائمة المصطلحات

المرادف بالغة العربية	المصطلح
التجارة الإلكترونية	E-Commer(Electronic commerce)
تجارة إلكترونية بين مؤسسة أعمال ومؤسسة أعمال	B2B(Business to Business)
تجارة إلكترونية بين مؤسسة أعمال والأفراد	B2C(Business to Customer)
تجارة إلكترونية بين مؤسسة أعمال وحكومة	B2A(Business to AdministraTion)
تجارة إلكترونية بين الحكومة والافراد	A2C(Administration to customer)
التوقيع الإلكتروني	Digital signature
الأعمال اللإلكترونية	E- Business
تبادل البيانات الكترونيا	EDI(Electronic Data Interchange)
خدمات تأكيد الثقة في الموع	Web trust
خدمات تأكيد الثقة في النظام	Sys trust
معهد المحاسبين القانوني الأمريكي	AICPA (The American Instiute of Certified Public)

مقدمة

توطئة :

إن النمو المتزايد والسريع في التطورات التكنولوجية والعلمية ساهمت بشكل كبير في إحداث تطورات هائلة في المجال التجاري والتي كانت سببا في تحول التجارة من تجارة تقليدية إلى تجارة الكترونية التي ساهمت في انفتاح العالم على بعضه البعض وجعله قرية صغيرة بواسطة شبكة الإنترنت، فظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية دفع العديد من المؤسسات لتبنيها بسبب سهولة الوصول للأسواق واختصار الوقت والتكلفة في إبرام الصفقات، مما يسمح لها من تعظيم قدرتها التنافسية ورغم تطورات السريعة إلا أنها تحمل العديد من المخاطر فكل تكنولوجيا حديثه ورغم ايجابيتها الكثيرة إلا أن سلبيتها كثيرة المتعلقة بالأمن المعلوماتي ومدى مصداقية البيانات الإلكترونية.

حيث يعتبر استخدام التجارة الإلكترونية في مجال التدقيق المحاسبي من القضايا المعاصرة والتي أكد مدققين الحسابات على أهمية استخدامها فنظرا لازدياد حجم المعلومات التي يجب أن تعالج وتخزن التي يجب أن يتم تطوير تكنولوجيا المعلومات الامر الذي يساعدها في التحكم والسيطرة عليها ففي ظل بيئة التجارة الإلكترونية أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية أن تسعى إلى تدعيم مركزها التنافسي بالتكيف مع البيئة الإلكترونية، وذلك بتغيير نظامها المحاسبي جذريا أو تدريجيا والتركيز على ما يسمى بالتدقيق والمحاسبة الإلكترونية، فبعد ظهور مجموعة من التقنيات الحديثة في دنيا الأعمال ظهرت البيئة الإلكترونية كامتداد للتطور وكأحد أهم التحديات الجديدة أمام مهنتي المحاسبة والتدقيق حيث أصبح الأمر حتميا على مهنة المحاسبة والتدقيق التكيف مع هذا النوع الجديد من التجارة " التجارة الإلكترونية " لذا قامت المنظمات المهنية والمعاهد والجامعات والجهات المنظمة للمهنة بإجراء الدراسات والأبحاث المساعدة لمهنة المحاسبة والتدقيق في مواجهة التحديات التي تواجهها بسبب ظهور التجارة الإلكترونية، ومن أهم هذه الدراسات إطلاق أول مشروع خاص بمراجعة أنظمة الشركات المتعاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، من طرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بالاشتراك مع معهد المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) عام 2002 .

- **الإشكالية الرئيسية :**
  - على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على الشكل التالي :
  - **مادور تحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الالكترونية ؟ دراسة ميدانية**

على هذا النحو يتم صياغة الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل للتأهيل العلمي والعملي دورا في رفع مستوى مهارات بالنسبة للمدقق؟
- ما مدى اعتماد المدقق في اللجوء الى التدقيق مستمرة بدلا من التدقيق النهائي ؟
- ما هي الحلول اللازمة لفهم المشكلات بالنسبة للنشر الإلكتروني للقوائم المالية لدى المدقق ؟

- **فرضيات الدراسة :**

لمعالجة الإشكالية المطروحة، وللإجابة على التساؤلات الفرعية ننطلق من الفرضيات التالية :

- **الفرضية الرئيسية:**

- يكمن دور تحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية في ضمان السير الحسن واقتراح المعالجات اللازمة لمواجهة هذه التحديات وبحث عن البدائل.

- **الفرضيات الفرعية:**

- للتأهيل العلمي والعملي للمدقق دور في رفع مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الإلكترونية ويتفاوت ذلك لمستوى تعقيد أنشطة التجارة الإلكترونية .
- ان مدى اعتماد المدقق لتدقيقات المستمرة عل التدقيقات النهائية في اضافة الثقة في القوائم المالية وذلك في اعطاء رأي فني محايد.
- ان الحلول للازمة لفهمها في النشر الإلكتروني للقوائم المالية لدى المدقق هي مصداقية القوائم المالية وثقة المستخدمين بما ورد فيها.

➢ **مبررات اختيار الموضوع:**

- تعود أسباب اختيار هذا الموضوع الى:

- الرغبة الشخصية في البحث والإلمام بهذه الدراسة؛
- طبيعة التخصص الدراسي ومحاولة تقديم فائدة لذوي الاختصاص؛
- الأهمية التي تحظى بها كل من التدقيق المحاسبي والتجارة الإلكترونية؛

➢ **أهمية الدراسة:**

تكتسب الدراسة أهميتها من الآتي:

- الانتشار الواسع للتجارة إلكترونية التي من المتوقع أن تصبح العنصر الأهم للتعامل التجاري بين الشركات في المستقبل.

- أهمية المحاسبة والتدقيق في تنمية عمليات التجارة الإلكترونية من خلال ما يؤديه المدقق من مهام في بيئة الأعمال ألإلكترونية باعتبار أن عملية التدقيق هي العمود الفقري لأية منشأة، ويتم اعتماد نتائجها كأساس في اتخاذ القرارات.

➢ **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة في :

- توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية والتغيرات التي أحدثها في بيئة الأعمال؛

- توضيح التحديات التي تواجه التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية، واقتراح المعالجات اللازمة لمواجه هذه هذه التحديات؛

- توضيح أثر مخاطر التجارة الإلكترونية والتعرف على أهم التحديات التي تواجه المدقق عند تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية؛

➢ **صعوبات الدراسة :**

- قلة الوصول الى المراجع؛

- صعوبة ترجمة المراجع.

➢ **المنهج وأدوات الدراسة :**

اعتمدنا في دراستنا على المنهج وصفي تحليلي، الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالموضوع محل الدراسة وتحليل وتفسيره قصد الوصول إلى نتائج محددة، وهذا من خلال إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية.

مجال وحدود الدراسة :

- الحدود الزمنية : طبقت هذه الدراسة في السداسي الثاني سنة 2022 من شهر 15ماي الى شهر 7جوان .2022

- الحدود المكانية : أجريت هذه الدراسة على عينة من مدققي حسابات في ولاية الأغواط بالجزائر

الدراسات السابقة:

(دراسة شاهر يوسف،رسالة دكتوراه سنة 2003 جامعة عمان عربية)،"بعنوان مدى فاعلية نظم المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيد والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية" والتي هدفت إلى التعرف على بيئة التجارة الإلكترونية ومقارنة بينة التجارة التقليدية بيئة التجارة الإلكترونية، ومن ثم تحديد ما إذا كانت السياسات المحاسبية المعمول بها تلائم البيئة التجارية الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية وتحديد المشكلات التي تحدد مهنة المحاسبة مع التعامل مع البيئة التجارية الجديدة ،ومحاولة حل تلك المشكلات إن وجدت.

وقد توصل الباحث إلى أن التجارة الإلكترونية تؤثر على مهنتي المحاسبة والتدقيق وتعمل التجارة الإلكترونية في بيئة غير ملموسة وفريدة من نوعها، وعدم وجود آلية محددة للتخصيص الضريبي، وقد تمكن الباحثان من اقتراح نقطة جديدة للاعتراف بإيرادات التجارة الإلكترونية، وأسمياها "نقطة الاعتراف عند تحقق الأمان لعمليات النظام والتي يمكن تلبيتها إذا تمكنا من تحقيق أمان العمليات، وذلك من خلال تطوير نظام، يربط نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالشركة مع موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، بحيث يتضمن نظام الربط كلا من السياسات والإجراءات المحاسبية الكفيلة بتوفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وإجراءات تأكيد الأمان وذلك من خلال تعيين جهة خارجية مؤهلة لتدقيق السياسات والإجراءات التي يفترض بها توفير الأمان، والتوكيدية، والموثوقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

(دراسة حميداتو صالح , رسالة دكتوراه سنة 2017 جامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة) ,"بعنوان تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر" والتي هدفت إلى تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه مهنة المراجعة الخارجية الشيعة النمو عمليات التجارة الإلكترونية ، ومستوى قدرة مراجعي الحسابات على مراجعة شركات التجارة الإلكترونية ، وما في الصعوبات التي تواجههم في ذلك وسبل تذليلها.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

-وجود تجارة إلكترونية ناشئة في الجزائر تستدعي اهتمام المشرفين على المحاسبة والمراجعة للاستعداد الممارسة المهنة في ظل بيئة تكنولوجية.

-تؤثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي المراجعة الحسابات.

-مراجعو الحسابات في الجزائر غير قادرين على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهاراتهم الحالية.

- **هيكل الدراسة**

قصد الإلمام الشامل بموضوع الدراسة ومن أجل الاجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين :

- **الفصل الأول :** تم التطرق فيه الى الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول في الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية، أما الثاني فتطرق في علاقة التدقيق بالتجارة الالكترونية أما بالنسبة للمبحث الثالث تناولنا بيئة الأعمال في الجزائر.
- **الفصل الثاني :** خصص للدراسة الميدانية ، احتوى على ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها أما المبحث الثاني تطرقنا فيه حول الصدق وثبات الاستبيان اما بالنسبة للمبحث الثالث عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها ومناقشتها وذلك وذلك في اسقاط كافة المعلومات السابقة على الاستبيان.

الفصل الأول

الإطار النظري لتحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية

تمهيد:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما متزايد بالتجارة الالكترونية كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث لعبت ولازالت تلعب الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالإنترنيت دورا رئيسا ومها كوسيط لاستكمال تنفيذ أعمال التجارة شكلها الحديث والمعاصر، لذا فقد حصل تحولا كبيرا من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الإلكتروني الحديث، حيث أصبحت التجارة الالكترونية واقعاً ملموساً في ظل البيئة الحالية حيث يعتبر استخدام التجارة الإلكترونية في مجال التدقيق المحاسبي من القضايا المعاصرة والتي أكد مدققين الحسابات على أهمية استخدامها فنظرا لازدياد حجم المعلومات التي يجب أن تعالج وتخزن والتي يجب أن يتم تطوير تكنولوجيا المعلومات الامر الذي يساعدها في التحكم والسيطرة عليها .

المبحث الأول :الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية

المبحث الثاني : علاقة التدقيق المحاسبي بالتجارة الإلكترونية

المبحث الثالث : بيئة الأعمال في الجزائر

المبحث الأول : الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية

ان التجارة الإلكترونية لها العديد من المميزات والفوائد التي ما إن تم تجربتها لا يمكن حينها الاستغناء عنها، حيث أصبحت أحد أهم الوسائل في عصر وسائل التواصل الاجتماعي الامر الذي يرجع في دورها الكبير في نشاط الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم وتطور التجارة الالكترونية

1-مفهوم التجارة الإلكترونية

ان التجارة الإلكترونية يوجد لها عدة مفاهيم وتندرج حسب حداثة مصادرها كمايلي :

التجارة الالكترونية تمثل نمطا جديدا من أنماط الاعمال الاقتصادية على المستوى العالمي، يتم خلالها نقل بيانات ووثائق مقروءة بواسطة الحاسوب من منظمة الى أخرى، من خلال نماذج تحكمها معايير محددة وهناك عديد من تعريفات للتجارة الالكترونية .

التجارة الالكترونية تعبير يمكن أن نقسمه إلى مقطعين حيث أن الأول منه، وهو "التجارة " يشير إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد، وتحكمه عدة قواعد وأنظمة، أما المقطع الثاني أي "ا لإلكترونية " فهو يشير إلى وصف لمحال أداء مهنة التجارة ويقصد به :

ذلك الأداء والنشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الالكترونية، وفي مقدمتها الإنترنت. [1]
- التجارة الالكترونية تمثل شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تفاعل أطراف التبادل الكترونياً بدلا من التبادل المادي أو الاتصال المادي المباشر.[2]
لتجارة الالكترونية هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال استخدام شبكة الانترنت، بالإضافة الى الشبكات التجارية العالمية الاخرى ويشمل ذلك :

- عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الاجراءات؛

- سداد الالتزامات المالية ودفعها؛

- ابرام العقود وعقد الصفقات؛

- التفاوض والتفاعل بين المشتري والبائع؛

- علاقات العملاء التي تدعم عمليات البيع والشراء وخدمات ما بعد البيع ؛

- المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات؛

- الاعلان عن السلع والبضائع والخدمات.

2- تطور التجارة الالكترونية

تتمثل تطور التجارة الإلكترونية كيمايلي :

إن تطبيقات التجارة الإلكترونية بدأت في أوائل السبعينات من القرن الماضي، وأكثرها شهرة هو تطبيق التحويلات الإلكترونية للأموال Electronic fund Transfos، ولكن مدى هذا التطبيق لم

[1] عامر ابراهيم قنديلجي،**التجارة الالكترونية وتطبيقاتها** ،دار المسيرة للطباعة والنشر ،عمان ،2015،ص29.
[2] سعد غالب ياسمين ،بشير عباس العلاق ،**التجارة الالكترونية** ،دار النشر والتوزيع ،عمان ،2009،ص125.

يتجاوز المؤسسات التجارية العملاق وبعض من الشركات الصغير وبعدها أتى التبادل الإلكتروني للبياناتELECTRONIC DATA LRTENCHANGEI، والذي وسع تطبيق التجارة الإلكترونية من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى،وتسبب في ازدياد الشركات المساهمة في هذه التقنية من المؤسسات المالية إلى المصانع وبائعي التجزئة والمؤسسات الأخرى.

وهذه ظهرت التطبيقات أخرى أيضا من مثل بيع وشراء الأسهم وتذاكر السفر على الإنترنت وعلى الشبكات الخاصة.

وكانت تسمى بتطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية ،وقيمها الإستراتجية كانت معلومة وظاهرة للعيان ومع جعل الإنترنت مادة مالية وربحية في التسعينات من القرن الماضي وانتشارها ونموها فأن مصطلح (التجارة الإلكترونية) خرج للنور ومن ثم تم تطوير التطبيقات للتجارة الإلكترونية بصورة كبيرة ،فأن أحد الأسباب التي أدت الى النمو الكبير في عديد من التطبيقات للتجارة الإلكترونية كانت بسبب تطوير الشبكات والبروتوكولات والبرمجيات ،وسبب آخر لهذه الزيادة هو نتيجة لازدياد حدة المنافسة مابين الشركات ومن عام 1995 إلى عام 1999 شاهدنا الكثير من التطبيقات المبدعة، والتي تمثل في الإعلانات على الإنترنت والمزادات، وحتى تجارب الواقع الافتراضي، لدرجة أنه كل شركة كبيرة أو متوسط الحجم أنشئت لها موقع على شبكة الإنترنت، والكثير منها لديها مواقع مليئة بالمعلومات مثلا في عام 1999 أنشئت شركة(جينيرال موتورز) General Motorsأكثر من 18000 صفحة من المعلومات على موقعها الإلكتروني، وتحتوي على 98000 وصلة إلى منتجات الشركة وخدمتها ووكلائها.[1]

المطلب الثاني : خصائص واشكال التجارة الالكترونية

1-خصائص التجارة الالكترونية

تتسم التجارة الالكترونية المعتمدة على شبكة الانترنت بعدة خصائص هي:[2]

- التلاقي بين طرفي التجارة يكون عن بعد حيث انعدام العلاقة المباشرة بينما لأن التلاقي يتم من خلال شبكة الاتصالات؛

- الاعتماد على ركائز إلكترونية في تنفيذ المعاملات، حيث أن كافة العمليات تتم بين طرفي المعاملة إلكترونيا، دون أي وثائق ورقية متبادلة في أجزاء المعاملات؛

- تجد عائق أمام نموها هو الإثبات القانوني وأثاره؛

- التفاعل المتوازي في آن واحد بين أطراف المعاملات، حيث يمكن أن يجتمع عدد كبير من المشتركين في آن واحد على موقع واحد أو إرسال شخص واحد نفس الرسالة أو الاعلان أو الطلب إلى عدة مستقبلين في آن واحد؛

- إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية، بما فيها تسليم السلع الغير مادية على الشبكة عكس وسائل الاتصال الأخرى التي تعجز عن القيام بالتسليم ؛

- امكانية التأثير المباشر على أنظمة الحسابات بالشركة من خلال ما يسمى التبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق، مما يحقق انسياب البيانات والمعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية دون تدخل بشري وبأقل تكلفة ؛

[1] هاني وجيه العطار، **"التجارة الالكترونية"**،دار النشر والتوزيع ،عمان،الأردن ،2016،ص9.
[2] محمد الفاتح ،محمود الغربي، ا**"لادارة الالكترونية"** ،دار النشر والتوزيع ،عمان –الأردن،2016،ص46.

2- اشكال التجارة الالكترونية

من خلال استعراض سمات التجارة الإلكترونية يمكن التوصل إلـى أشكال أطراف التجارة الإلكترونية وبالتالي إيضاح أشـكال التجـارة الإلكترونية، والتي تتمثل في:[1]

- **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال (B2B) :**
يقتصر هذا النوع من التجارة على الشركات وموردیها وعملائها الكبار عن طريق المعاملات الإلكترونية الموثقة، باستخدام بطاقات الائتمان Visa Master وتضمن هذه المعاملات خصوصية المعلومات ومنع أي تلاعب فيها، وذلك عن طريق مواقع على شبكة الإنترنت خاصة بالمنشأة انتشر على الملا، بنظام تشفير معين، وتبلغ نسبة هذا النوع 85% مـن إجمالي حجم التجارة الإلكترونية.
- **التجارة الإلكترونية بين وحـدة أعمـال ومستهلكين (عمـلاء)(B2C)**:
ويطلق على هذا النوع التسوق الإلكتروني أو تجـارة التجزئة الإلكترونية وتبلغ نسبة هذا النوع 15% من إجمالي حجم التجـارة الإلكترونية.
- **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال وجهات حكومية (B2A) :**
وهي تغطى جميع التحويلات (مثل دفع الضرائب والتعاملات التي تتم بين الشركات والجهات الحكومية مثال ذلك ما تقوم بـه كنـدا مـن عرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الإنترنت بحيث تستطيع الشركات أن تتطلع عليها بطريقـة الإلكترونيـة وان تقوم بإجراء المعاملة إلكترونيا دون الحاجة إلى التعامل مع مكتب حكومي.
- **التجارة الإلكترونية بين الأفراد والجهات الحكومية (A2C) :**
بدأ هذا النوع يتسع في الآونة الأخيرة ليتضمن العديد من الأنشطة مثل سداد فواتير إلكترونيا.

المطلب الثالث : مستويات ودوافع التجارة الالكترونية

1- مستويات التجارة الالكترونية

حيث تنقسم الى قسمين مستوى بسيط ومستوى متطور:[2]

المستوى البسيط : وهي المعاملات البسيطة العادية التي تتم بين أطرافها ويشمل الترويج والدعاية للسلع والمنتجات والخدمات وهذا قبل بيع كما تشمل أيضا التوزيع الإلكتروني للبضائع والسلع غير مادية بالإضافة تبادل الأعمال والتحويلات البسيطة .

المستوى المتطور : يتضمن هذا المستوى من التجارة استخدام الوسائل الرقمية والإلكترونية في الدفع بالإضافة إلى توزيع السلع على مستوى الدولية

2- دوافع التجارة الالكترونية

[1] - مصطفى يوسف، كافي ،" **التجارة الكترونية**"، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا 2010 ص 13

[2] - محمد عبد الله شاهين محمد" **التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات والنمو**" دار النشر والتوزيع عمان الأردن 2017 ص37

هنالك العديد من العوامل المشتركة لدى المؤسسات والقطاعات التي تدفع إلى التجارة الإلكترونية. وهذا راجع إلى أن التجارة الإلكترونية ظهرت بالتدريج وتطورها يكون حسب احتياجات قطاعات النشاطات المختلفة والتي تخلق دوافع للدخول في التجارة الإلكترونية والتي، نوردها في مايلي :[1]

- أ تسير المعاملات التجارية:

ان التجارة الإلكترونية تسمح بتأدية جزء كبير من العمليات المختلفة والتي تدخل ضمن المعاملات التجارية العادية بين البائع والمشتري .

حيث تسمح الشبكات باختزال الزمن والمسافة مما يقلص الآثار السلبية للزمن والمسافة على الاقتصاد، وتشمل التجارة الالكترونية على المعاملات المادية والغير مادية في نفس الوقت مما يسمح بتقليص التكاليف المتعلقة بكل الأنواع المعاملات. كما نشأت علاقات سوقية جديدة.

-ب الفعالية التجارية :

من أهم دوافع التجارة الالكترونية القيام بالوصول إلى أعلى المستويات الإنتاج والتوزيع حيث أن اعتماد تكنولوجيات الإعلام وللاتصال في إطار الدعم والتطوير يسمح للمؤسسات بمواجهة التحديات المنتظرة في محيط تجاري عالمي .

كما أنه يمكن للمؤسسة من إنتاج معلومات حول معاملاتها والاحتفاظ بها بطرق آلية فتتم بذلك المعالجة والتوزيع بصفة سريعة كما يمكن أن تستعمل هذه المعلومات في تقييم السوق وتقييم مسارها وهذا ما يمكن أن تستعمله فيما بعد في التخطيط والتحسين.

أ- تطوير أسواق جديد:

إن دافع تطوير أسواق جديدة ،جعل مؤسسات كثير تتوجه إلى استخدام العلاقات التجارية الإلكترونية وأدخلتها في إستراتجيتها للقيام باكتساح السوق وانشاء أسواق جديدة وتطويرها

المطلب الرابع : فوائد ومخاطر استخدام التجارة الالكترونية

1- فوائد استخدام التجارة الالكترونية

من أهم فوائد التجارة الإلكترونية ما يلي: [2]

أ- فوائد التجارة الإلكترونية للشركات والمؤسسات:

- تسمح بخفض مخزونات عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التزويد ففي نظام السحب فأن العملية تبدأ بالحصول على طلب تجاري من قبل المستهلك بطلبه من خلال التصنيع الوقتي المناسب Just-in Time.
- توسع نطاق السوق إلى نطاق دولي وعالمي، ومع القليل من التكاليف فأن بوسع أي شركة إيجاد مستهلكين أكثر ومزودين أفضل وشركاء أكثر ملائمة وبصورة سريعة وسهلة ؛
- تخفض تكاليف إنشاء ومعالجة وتوزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية، مثلا ايجاد دائرة مشتريات إلكترونية فأن الشركات تستطيع قطع التكاليف الإدارية لشراء بنسبة 85 بالمئة ؛

[1]- محمد عبد الله شاهين محمد" **التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات والنمو"** دار النشر والتوزيع عمان الأردن 2017 ص38

[2]-هاني وجيه العطار ،" **التجارة الالكترونية"**،دار النشر والتوزيع ،عمان،الأردن ،2016،ص 24.25.26

- تخفض التكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية، فالانترنت أرخص بكثير من شبكات القيمة المضافة Networks Value Added؛
- عملية السحب تسمح بتصنيع المنتج أو الخدمة وفق لمتطلبات المشتري، وهذا يعطي الشركة أفضلية تجارية على منافسيها، وأكبر مثال على ذلك شركة (ديل لتصنيع الحواسب الآلية؛
- تخفض الفترة الزمنية مابين الأموال والحصول على المنتجات والخدمات؛
- تسبب إعادة هندسة العمليات التجارية، ومن خلال هذا التغيير فأن إنتاجية الموظفين والإداريين تقفز إلى أكثر من 100 بالمئة .
- تحسين صورة الشركة وتحسين خدمة الزبائن وإيجاد شركاء تجاريين جدد وتسهيل العمليات وتقليل الفترة الزمنية، لإرسال المنتجات والخدمات ورفع الإنتاجية والتخلص من الأوراق وخفض التكاليف وزيادة المرونة في التعامل .

ب- فوائد التجارة الإلكترونية للمستهلكين :

- استطاعة الزبائن الحصول على المعلومات اللازمة خلال ثوان أو دقائق عن طرق التجارة الإلكترونية، وفي المقابل قد يستغرق الأمر أيام وأسابيع من أجل الحصول على رد إن قمت بطلب المعلومات من موقع ملموس.
- إن التجارة اللاإلكترونية تسمح للزبائن بتبادل الخبرات والآراء بخصوص المنتجات والخدمات عبر المجتمعات الإلكترونية على الإنترنت .
- في الكثير من الأحيان فأن التجارة الإلكترونية تكون من الأرخص الأماكن للتسوق، لأن البائع يستطيع أن يتسوق في الكثير من المواقع على الإنترنت ومقارنة بضائع كل شركة مع أخر بسهولة، ولذلك في أخر الأمر سيقدر أن يحصل على أفضل عرض، وفي حين أن الأمر أصعب اذا استلزم الأمر زيارة كل موقع جغرافي في مختلف فقط من أجل مقارنة بضائع كل شركة بأخرى.
- تشجع المنافسة مما يعني خفض الأسعار.
- تعطي الخيار للمستهلك بأن يتسوق أو ينهي معاملاته 24 ساعة في اليوم ،وفي أي يوم من السنة ومن أي مكان من على سطح الأرض .
- إن التجارة الإلكترونية تسمح للاشتراك في المزادات الافتراضية.
- تقدم الكثير من الخيارات للمستهلك بسبب قابلية الوصول إلى منتجات وشركات لم تكن متوفر بالقرب من المستهلك .
- في بعض الحالات وخصوصا مع المنتجات من مثل الكتاب الإلكتروني فأن التجارة الإلكترونية تمكن المشتري من إرسال البضاعة بسرعة وبسهولة إلى البائع .

ت- فوائد التجارة الإلكترونية للمجتمع:

- تسمح للفرد بأن يعمل في منزله وتقلل الوقت المتاح للتسوق، لما يعني ازدحام مروري أقل في الشوارع ،هو الذي يقود إلى خفض نسبة التلوث .

- تسمح لبعض من البضائع أن تباع بأسعار زهيدة، وبذلك يستطيع الأفراد الذين دخلهم المادي الذي ليس بالرفيع، يستعطون شراء هذه البضائع مما يعني رفع مستوى المعيشة للمجتمع ككل .
- تسمح لناس الذين يعيشون في دول العالم الثالث أن يمتلكوا منتجات وبضائع غير متوفر في بلدانهم الأصلية يستعطون أيضا الحصول على شهادات جامعية عبر الإنترنت .
- تيسر توزيع الخدمات العامة من مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بسعر منخفض وبكفاءة أعلى.
- تمكن الشركة من تصريف منتجاتها الفائضة وبتكلفة منخفضة والتخلص من السلع المخزنة.

2 -مخاطر استخدام التجارة الالكترونية:

تنبع مخاطر التجارة الإلكترونية وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الإنترنت, فهناك تخوف عند التعامل مع الإنترنت, ومنبع هذا التخوف عمليات السرقة التي يمكن أن تحدث عند ممارسة عمليات التجارة الإلكترونية، فقد أعلنت شركتا فيزا كارد وماستر كارد أن أحد قراصنة الكمبيوتر استطاع اختراق 2.2 مليون حساب تابع للشركتين. فكل تكنولوجيا حديثه وبالرغم من إيجابياتها الكثيرة، لكن سلبياتها كثيرة. وفي حالة عدم التمكن من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها ستكون النتائج مخيبة للآمال، وتتعرض الأنظمة الإلكترونية إلى العديد من المخاطر و تتمثل كلأتي :[1]

أ-المخاطر الناتجة عن سوء الأداء :

يمكن أن تتعرض الأنظمة الإلكترونية لهذه المخاطر من خلال الأفراد،أو البرامج والأجهزة الإلكترونية نفسها، وتسبب هذه المخاطر مشكلات كبيرة للأنظمة. وبصفة عامة يكون الفرد هو المسؤول الأول عن هذه المخاطر نتيجة الإهمال وعدمالقيام بالواجب على أكمل وجه.

ب- المخاطر القانونية للتعامل الإلكتروني في التجارة :

إن الانتقال من مرحلة التعامل الورقي إلى الإلكتروني دون تهيئة بيئة قانونية بكوادرها البشرية للتحقيق في المعاملات الإلكترونية وحماية الحقوق المتولدة من هذه التجارة وإثباتها، وهذا يمكن أن يولد فراغا قانونيا يهدد حقوق المتعاملين، ويقللفرص الاستفادة من استخدام التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال.

ت-مخاطر التوثيق الإلكتروني:

تعتبر هذه المشكلة من التحديات الكبيرة للتجارة الإلكترونية، حيث يتطلب الأمر إثبات أن الطرفين المتعاملين نفسيهما في عقد صفقة معينة هما بالفعل اللذان قاما بذلك عبر شبكة الإنترنت. ولعلاج هذه المخاطر يمكن اللجوء إلى معدات وأنظمة الإنترنت الخاصة بنظم الكتابة بالشفرة وكلمة السر والتوقيع الرقمي، حتى لا تسرق الرسالة أو تعدل وهي في مسيرتها الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، وللتأكد من أن المرسل والمستقبل نفسيهما هما المتعاملان في عقد الصفقة.

ث-مخاطر عدم القدرة على حماية العناوين المسجلة على شبكة الإنترنت :

حيث ينتحل البعض أسماء وعناوين الشركات الكبرى، وعلاج هذه المشكلة يحتاج إلى تعاون دولي لوضع اتفاقية | تسمح بامتداد نطاق حماية العلامات التجارية إلى أسماء وعناوين شبكة الإنترنت أيضا.

1 - أبو الجود سوسن , عبد الفتاح .(2000)" **اجراءات الرقابة الداخلية للشركات في ظل التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات**" مجلة الدراسات المالية والعلمية , بني يوسف , العدد1 ,مارس , ص 297-360

ج-مخاطر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات:

- وجود مشكلات وأخطاء في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات .
- عدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات
- عدم كفاية اجراءات تأمين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

المبحث الثاني : علاقة التدقيق المحاسبي بالتجارة الالكترونية

تمثل التجارة الإلكترونية نشاطاً جديداً وتحدياً ملموساً أمام مهنة المحاسبة والتدقيق ان ظهور مجموعة من التقنيات الحديثة في دنيا الأعمال ظهرت البيئة الإلكترونية كامتداد للتطور وكأحد أهم التحديات الجديدة أمام مهنة التدقيق والمحاسبة

المطلب الأول : اثر التجارة الالكترونية على المحاسبة والتدقيق

تتمثل أثر التجارة الالكترونية على المحاسبة والتدقيق فيما يلي:

المحاسبة والتدقيق علم اجتماعي يتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تحدث في بيئة لأعمال لذا فالآثار التي تركتها التجارة الإلكترونية على الاقتصاد لابد أن تنعكس على توءمه وهو المحاسبة، ومن الطبيعي أن يتأثر النظام المحاسبي بالتطورات التي تحدث في تقنيات المعلومات، فالنظم المحاسبية في الشركات والمنشآت المختلفة أصبحت تعتمد بشكل أساس على استخدام الحاسبات الآلية مع تغير نظامها المحاسبي جذريا أو تدريجيا مع التركيز على ما يسمى بالمحاسبة الإلكترونية، لذا فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت تغيرات وتأثيرات على كل من العناصر الآتية :

الجدول رقم1- 2 : تغيرات وتأثيرات في مهنة التدقيق

1- ممارسة المحاسب والمدقق.	**6- التزامات المحاسب والمدقق.**
2- مهارات المحاسب والمدقق.	**7- نوعية الخدمات المقدمة من قبل المحاسب والمدقق .**
3- تقنيات المحاسب والمدققومعلومات المحاسب والمدقق	**8- التحول من المستندات الورقية الى النماذج الإلكترونية**
4-المعلومات الضرورية التي يجب أن تحيط بها كل من المحاسب والمدقق.	**9- تطوير معايير محاسبية لحل التعقيدات في الإجراءات الناتجة عن التجارة الالكترونية.**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجانب النظري

والنقطة المهمة والجدير ذكرها، أن نظام الرقابة الداخلية تأثر وبشكل جوهري بوجود التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت الإجراءات الرقابية التقليدية عديمة الجدوى، ولا بد من إجراءات رقابية تكنولوجية تواكب التغيرات التكنولوجية المصاحبة للتجارة الإلكترونية. لذا على المدققين ان يكونوا قادرين على تقييم كفاية ودقة الأدلة المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية وإن يكتسبوا المهارات التقنية

الضرورية لمراجعة الإعمال الالكترونية، والمحافظة على الاستقلالية لتحسين مصداقية المهنة، وكذلك يحتاج المراجعون الى الحكم على صلاحية وكمال وسلامة السجلات المحاسبية.[1]

المطلب الثاني : التجارة الالكترونية وعلاقتها بمعايير المحاسبة والتدقيق

إن ممارسة التجارة الإلكترونية تودي إلى فرص غير مسبوقة للمحاسب والمراجع والعميل، فقد شهدت مهنة التدقيق تطورا متزايدا لتلبي التطورات في تكنولوجيا المعلومات، لذا ظهر ما يسمى مراجعة الأنظمة المحسوبة أو مراجعة الحاسوب، ومراجعة أمن المعلومات والتصدي على النظم الإلكترونية، وتصميم المواقع أو التصديق عليها. وشهد هذا المجال تطورات مستمرة وازدياد اهتمام مهنة التدقيق بها.

ولهذا جاءت الحاجة إلى إصدار معايير مهنية ترشد المحاسبين والمدققين في هذا المجال، فقد اهتمت المنظمات المهنية في العالم مبكرا بقضية ممارسة المنشآت التجارية الإلكترونية، وأصدرت مجموعة من التوجيهات التي توجه المنشآت والمحاسبين لمواجهة مشكلات وصعوبات ممارسة التجارة الإلكترونية.

لذا أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق الدولي 401 حول هذا الموضوع "أعمال التجارة الإلكترونية "، فبين أن أهداف التدقيق لا تتغير في حالة معالجة البيانات إلكترونيا، ولكن الذي يختلف هو إجراءات التدقيق، ويستطيع المدقق استخدام الإجراءات اليدوية أو استخدام التدقيق بمساعدة الحاسوب أو استخدام الاثنين معا، وأصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) إرشادا جديدا من قبل لجنة التدقيق الدولية التابعة للاتحاد في آذار (مارس) 2002 البيان رقم 1031 التجارة الإلكترونية الأثر في مراجعة البيانات المالية بهدف مساعدة المراجعين والمدققين لمعالجة بعض الأخطار المرتبطة بالتجارة الإلكترونية.

كما قام كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومن خلال مشروع مشترك مع معهد المحاسبين القانونيين الكندي بإنشاء فريق عمل للتجارة الإلكترونية Electronic Commerce Taskforce، مهمته تحديد حاجات السوق لخدمات التوكيد، مثل تقديم خدمات تأكيد الثقة في النظم (Sys. Trust) أو تأكيد الثقة في الويب Web Trust .[2]

- حيث يعتبر المعيار IAS 401 من اهم المعايير التي يجب أن يخضع لها التدقيق الإلكتروني والتي نوضحها كالأتي :

يعتبر المعيار ISA 401 معيارا مرتبط بتكنولوجيا المعلومات وأنظمة الإعلام الآلي بشكل رئسي، حيث يهدف هذا المعيار إلى توفير الإجراءات التي يجب اتباعها خلال تنفيذ مهمة التدقيق على المؤسسة والتي تعتمد على استخدام تكنولوجية الإعلام الألى في مختلف بياناتها خاصة المالية منها.

كما يجب على المدقق أن يكون على معرفة كافية وبالحاسبات ونظم الإعلام الآلي حتى يتسنى له القيام بعملية التخطيط والإدارة والإشراف والفحص خلال مهمته، كما يجب على المدقق أن يكون متمكنا من استخدام الحاسوب للقيام بإجراءات المراجعة.

يمكن للمدقق الاستعانة بخبرة خارجية ذات معرفة افضل في مجال البرمجيات والتكنولوجيا في حالة كانت هناك ضرورة لذاك ففي بعض الأحيان يكون من الضروري الاستعانة بخبرات خارجية بسبب التعقيدات التي تتميز بها أنظمة الإعلام الألي، والخطر الذي يمكن أن يحث أثناء عملية التدقيق.

ومن مبادئ معيار :

- يجب على المدقق أن يحدد نظم المعلومات الإلكترونية في مهمة التدقيق؛

---

[1] مجلة أريد للبحوث والدراسات المجلد 8 .العدد 2 تموز 2004 **"مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية"** كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالأردن . ص 43-82

[2] -AICPA & CICA. (1999). **"Web Trust Principles and Criteria for Business to Consumer Electronic Commerce"**، Oct**..15.p.**

- يجب على المدقق لن يكون له معرفة تامة بنظم المعلومات وذلك للتخطيط وتنفيذ مهمته.
- يجب على المدقق أن يحدد إمكانية الاستعانة بخبرة خارجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والأنظمة؛
- يجب الحصول الأدلة الكافية والملائمة المقدمة من طرف الخبير الخارجي؛
- الفهم الكامل لأنظمة المعلومات والتأكد من توفر البيانات اللازمة لعملية التدقيق ؛[1]

أما بالنسبة للمعيار التدقيق الدولي 1013 حيث يلعب دورا مهاما وذلك في أثر التجارة الإلكترونية على تدقيق البيانات المالية، وذلك عن طريق توفير الإرشاد لمساعدة مدققين الحسابات للشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية، بحيث يحدد البيان إجراءات تساعد مدققين الحسابات على معاينة أهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة لأنشطة المنشأة التجارية وتأثير التجارة الإلكترونية على تقديرات المدققين للمخاطر، وذلك لأغراض تكوين رأي حول البيانات المالية .

ويختلف مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لاستيعاب تأثير التجارة الإلكترونية على عملية التدقيق بمدى تعقيد الأنشطة التجارية للشركة، ويأخذ المدققين في اعتبارهم فيما إذا كان فريق عمل المدققين المعين لتدقيق الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية لديه المعرفة المناسبة بتقنية المعلومات والإنترنت من أجل:إدراك (في حالة تأثير ذلك على البيانات) ما يلي :

1. استراتيجية وأنشطة التجارة الإلكترونية للشركة؛
2. التقنية المستخدمة لتسهيل أنشطة التجارة الإلكترونية للشركة ومهارات ودراية تقنية المعلومات الخاصة بشئون الموظفين؛
3. تحديد طبيعة ونطاق وإجراءات عملية التدقيق وتقييم الأدلة التدقيق؛- التفكير في تأثير اعتماد الشركة على أنشطة التجارة الإلكترونية بقدرتها على الاستمرار.[2]

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه مهنة التدقيق المحاسبي في ظل عمليات التجارة الالكترونية.

ان ظهور مجموعة من التقنيات الحديثة في دنيا الأعمال ظهرت البيئة الإلكترونية كامتداد للتطور وكأحد أهم التحديات الجديدة أمام مهنة التدقيق حيث أصبح الأمر حتميا على مهنة والتدقيق التكيف ومواجهة هذه التحديات وتتمثل فيما يلي:

1- التأهيل العلمي والعملي :[3]

ان مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الإلكترونية يتفاوت وفقا لمستوى تعقيد أنشطة التجارة الإلكترونية، ونظرا لأن شركات التدقيق تمثل جزءا من المنظمات التي لها دور فاعل في المنظومة الاقتصادية، فإنها ينبغي أن تعمل على تطوير أدائها لكي يواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة من خلال الاقتصاد المعرفي، حتى يكون المدققين قادرين على مواكبة التطورات المتلاحقة في أنظمة المعلومات وقادرين على تقديم خدمات التأكيد والثقة في المعلومات والتقارير المتبادلة إلكترونيا خلال نظم المعلومات والشبكات الإلكترونية، وعلى المحاسبين والمراجعين والمدققين الإطلاع على كل جديد من الإصدارات المهنية المتمثلة في مبادئ وإرشادات ومعايير أداء خدمات التأكيد والثقة في النظم الإلكترونية، والتعرف على كل ما يتصل بالأداء المهني المتعلق بتدقيق النظم الإلكترونية، وأكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه يجب على

13- IFAC. (1997). IFAC Hand book ،IAS. No. 40"،**Auditing in Computer Information System Environment " July.**

13- https://www.compta-213.com page consultée le :16/04/2022 /11.00

[2] مجلة العربية للإدارة والاقتصاد مجلد 34" **أثر التجارة الإلكترونية على اجراءات التخطيط التدقيق من وجهة نظر المدققين الحسابات الخارجيين"** –الأردن - 2014

[3] حميداتو صالح **" تحديات المراجعة الخارجية في ظل البيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر"** اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم تسيير انجزت 2017 .

المحاسبين والمدققين زيادة تأهيل وتطوير أنفسهم للتعامل مع أنظمة وتقنيات الإنترنت، وخاصة ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، حيث بدأ المعهد تقديم خدمة جديدة للمحاسبين تتمثل في تزويدهم ببرامج متطورة تستهدف تمكينهم من التحقق من مدى إمكانية الاعتماد والثقة على نظم المعلومات المحاسبية التي تستند إلى تكنولوجيا معلومات المتقدمة وإمكانية الاعتماد على موثوقيتها .

كذلك أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين أن تحقيق الكفاية في تكنولوجيا المعلومات يتطلب من المحاسبين والمدققين الإلمام بمهارات ومعارف تكنولوجيا المعلومات وأسس التجارة الإلكترونية كعناصر أساسية يجب توافرها فيهم، ولمواجهة هذه التحدي من قبل مدققين الحسابات في الجزائر فعلى جمعية مدققين الدراسة وديوان المحاسبة التزام المدققين بتطوير مهاراتهم وزيادة تأهيلهم ومعارفهم بتكنولوجيا المعلومات وأسس التجارة الإلكترونية إما من خلال دورات تدريب ية أو من خلال كورس دراسي في مجال تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.

2- النشر الإلكتروني للقوائم المالية[1]:

في ظل التطور الهائل في مجال تقنية المعلومات والنشر عبر الإنترنت بدأت شركات عديدة في العالم بنشر معلوماتها المالية على شبكة الإنترنت. ونتيجة لهذا التطور ظهرت بعض المشكلات حول مصداقية المعلومات المنشورة وأمن هذه المعلومات ومدى مسئولية المراجع عنها، فقد بينت إحدى الدراسات أن 91% من الشركات الأمريكية تعرض معلوماتها المالية على الإنترنت وتنخفض هذه النسبة إلى 72% في بريطانيا و71% في ألمانيا. أما في الدول العربية، فقد بدأت العديد من الشركات من عام 2000 نشر قوائمها على الإنترنت أيضا.

وقد يصاحب النشر الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية العديد من المشكلات، منها مصداقية هذه القوائم، وثقة المستخدمين بما ورد فيها، حيث إن المستخدم للقوائم المالية لا يضمن أن تكون القوائم المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مراقب الحسابات الخارجي والسبب في ذلك هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة المنظمة أو بواسطة آخرين من خبراء استخدام الإنترنت لتحسين صورة المنشأة لدى الغير، كذلك فإن بعض الشركات تقوم بنشر معلومات مالية غير خاضعة لفحص المدقق وغير معدة وفقا للمعايير المحاسبية، كما إن قيام بعض الشركات بعرض معلومات جزئية أو ملخصة قد يؤدي بالقارئ إلى فهم خاطئ للوضع المالي للشركة نتيجة عدم رؤيته التفاصيل البيانات المالية.

ولمواجهة هذه المشكلات قام كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، ومن خلال مشروع مشترك مع معهد المحاسبين القانونيين الكندي بإنشاء فريق عمل للتجارة الإلكترونية بشرح هذا المشروع لجميع المشترك الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية والراغبة في الحصول على خدمات المراجع خارجي الآلية والإجراءات التي سيقوم بها المراجع لضمان حماية نظامها المحاسبي من المخاطر المرافقة للتعامل بالتجارة الإلكترونية وبالتالي إضفاء الأمان والتو كيدية والموثوقية لجميع مدخلات ومخرجات النظام من خلال خدمات التوكيد، مثل تقديم خدمات تأكيد الثقة في النظم أو تأكيد الثقة في الويب وبما أن غالبية عمليات التأكيدات هي عبارة عن عمليات مراجعة، فإن المعهد اشترط على مكاتب التدقيق تأهيل أنفسهم لأداء الخدمات الجديدة (تقديم خدمات غير تقليدية).[2]

---

[1].- توفيق، محمد شريف (2002) **" مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على قطاع المصرفي في أساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية"** مؤتمر التجارة الإلكترونية والأفاق والتحديات -كلية التجارة جامعة الأسكندرية ص 25-27

17-AICPA & CICA. (1999). **"Web Trust Principles and Criteria for Business to Consumer Electronic Commerce"**، Oct**..22.p.**

وقد تمت رعاية هذه التأكيدات عن طريق لجنة خاصة بخدمات التأكيدات في المعهد قامت بإنشاء ما يسمى نموذج الثقة في الويب (Web Trust) من خلال لجنة خاصة أصدرت ثلاثة مبادئ ومجموعة من المعايير، ونموذج الثقة في الويب والذي هو عبارة عن ختم الكتروني يتم وضعه على موقع الشركة المتعاملة مع أحد منتسبي معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أو معهد المحاسبين القانونيين الكندي، ولكن بشرط أن تكون الشركة قد *لبت الشروط الثلاثة التالية :*

- الإفصاح عن ممارسات الأعمال :

يعني أن المستهلك يتعامل مع الشركة وفقا لسياساتها المعلنة في صفحتها عبر الإنترنت؛

- اكتمال الصفقة :

يعني أن الشركة لا وفرت إجراءات رقابة فعالة توفر تأكيدا بدرجة معقولة عن اكتمال تنفيذ طلبات الزبائن بوسائل التجارة الإلكترونية ومحاسبتهم وفقا لما تم الاتفاق عليه؛

- حماية الخصوصية والمعلومات :

يعني أن الشركة قد وفرت إجراءات رقابة فعالة توفر تأكيدا بدرجة معقولة أن المعلومات يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت بشكل آمن، ويتم كذلك حمايتها من الاختراقات غير المصرح بها، وتتعلق هذه الإجراءات بموضوعات مثل التشفير وأرقام بطاقات الائتمان والمعلومات الشخصية والمالية؛

3 - الاختلاف في أساليب التدقيق :

تفرض التجارة الإلكترونية على المدققين والمراجعين واقعا جديدا يتطلب ضرورة تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة، وضرورة دراسة كيفية مراجعة المعلومات في بيئة التجارة الإلكترونية، فضلاً عن الاستعانة بالحاسوب في عملية التدقيق، وهذا يتطلب من المراجع تطوير مهاراته، ليكون ملما بأساليب التدقيق التقليدية والإلكترونية. [1]

وقد حددت هيئة معايير التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أحد عشر تطورا تقنيا يتطلب من المراجع أخذها في الاعتبار عند التخطيط لعملية التدقيق، من ضمنها التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونيا وتتطلب مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية من المراجع أن يعرف بشكل واضح مجالات التدقيق وهدفها بالتشاور مع إدارة المنشأة، وأن يفهم كيف تدير المنشأة العمل التجاري باستخدام تكنولوجيا نقل البيانات إلكترونيا، وكيف يعدل المراجع من إجراءات التدقيق طبقا لذلك، وقد يحتاج المدقق إلى مضاعفة الجهود لفهم نظام الرقابة الداخلية، خاصة عندما تكون السجلات المحاسبية متوافرة لمدة زمنية قصيرة، أو تكون موجودة فقط على شكل قابل للقراءة عن طريق الحاسوب، وهذا يتطلب توافر أشخاص لديهم مهارات متخصصة في مراجعة الحاسب الإلكتروني ضمن فريق التدقيق من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل صحيح.[2]

4- التدقيق المستمر :[3]

في ظل ظروف التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري على المراجع اللجوء إلى التدقيق المستمر بدلاً من التدقيق النهائي، حيث يقوم المراجع بمراجعة العمل المحاسبي المنجز أولا بأول على مدار العام، بسبب اعتماد الكثير من منشآت الأعمال على اللغة العالمية للتقرير المالي لإعداد أنظمتها

[1] - Glenn، L، Helms and Mancino Jane. (1998)." The Electronic Auditor"، **Journal of Accountancy**، **April.6.p**

[2] - Price، Jimmy (2001). Auditing E- business. The Internal Auditing ،Springs.cot.3-4.p

[3] - لطفي، أمين السيد (2005) " **دراسة تطبيقية. مراجعة وتدقيق نظم المعلومات** " الإسكندرية : القاهرة الدار الجامعية ص 100

المالية، ومن ثم نشر تقاريرها عبر الإنترنت، وتعتبر التدقيقات المستمرة أحد مداخل التدقيق التي ينتج عنها نتائج بشكل أني أو بعد مدة زمنية قصيرة من حدوث الأحداث ذات العلاقة، مما يخفض من طول فترة تأخير تقرير التدقيق وتقدم التدقيقات المستمرة تأكيدات مكتوبة وليس رأيا حول موضوع التدقيق وتقدم التأكيدات من خلال أشكال مختلفة من تقارير التدقيق للمساهمين والإدارة وبشكل فوري أو بعد فترة قصيرة من وقوع الأحداث، وبذلك فهي تختلف اختلافا جوهريا عن التدقيقات التقليدية وبالرغم من أهمية هذا المدخل فإن له آثاره السلبية على تكلفة التدقيق، لذا فإنها تكون عملية إذا طبقت من خلال إتمام العملية، وأن تتم العملية بالوصول الفوري إلى الأحداث ذات العلاقة ونتائجها.

وظهرت الحاجة إلى التدقيق المستمر نتيجة النمو الواسع للإنترنت عموما واستخدامه المتزايد في التجارة الإلكترونية خصوصا، مما أوجد مجموعة جديدة من الفرص والتحديات تواجه إدارة الشركة وتقريرها، وقد أطلقت هذه التطورات مرحلة إمكانية التقرير المستمر على الإنترنت. وتهدف التدقيقات المستمرة إلى إعطاء رأي فني محايد في المعلومات المنشورة على الإنترنت، لإضفاء الثقة في القوائم المالية المنشورة التي أصبحت في ظل النظام الفوري تنتج وتنشر فورا.

5- مخاطر التدقيق :[1]

تعد مخاطر التدقيق من العوامل التي يتعين على المدقق أخذها بنظر الاعتبار عند اختيار العميل، التخطيط لعملية التدقيق، تصميم إجراءات التدقيق، وعند جمع أدلة الإثبات، وتكمن هذه المخاطر في احتمال إن يبدي المدقق رأيا غير صحيح إذا لم يأخذ هذه المخاطر بنظر الاعتبار، وتتمثل مخاطر التدقيق في ظل عمليات التجارة الإلكترونية في تلف البرامج والمقومات المادية والحذف والتسجيل على سطح مادة مسجلة، والفيروسات، ويمكن للمدقق أن يتفادي الوقوع في مخاطر التدقيق أو يخفضها إلى أدنى حد ممكن من خلال بذل العناية المهنية اللازمة.

ويتكون خطر التدقيق من ثلاثة مكونات هي : الخطأ المتأصل، خطر الرقابة، وخطر الاكتشاف. وتتأثر نسبة الخطر المتأصل بالخصائص الفريدة للمنشأة والصناعة التي تعمل بها، وطبيعة نظام التشغيل المطبق. أما خطر الرقابة فيتمثل في احتمال فشل نظام الرقابة الداخلية في منع وقوع الأخطاء المهمة والمؤثرة والأمور الشاذة أو عدم اكتشافه للأخطاء في حالة وقوعها، وكلما زادت النظم الإلكترونية تعقيدا زادت صعوبة الرقابة عليها، بالإضافة إلى تعقد إمكانية تدقيقها من قبل المدقق. أما خطر الاكتشاف فهو مقياس لخطر فشل المدقق في استخدام أدلة التدقيق لكشف تحريفات تزيد على القيمة المحتملة في حالة وقوع هذه التحريفات.

والمشكلة الأساسية التي تواجه المدقق عند تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية هي التلاعب والاختراق وسرقة المعلومات أو تعديلها عن طريق الشبكة وترجع صعوبة هذه المشكلة إلى ضخامة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية، لذا على المدقق توخي الحذر بسبب إمكانية ارتكاب الغش والتلاعب من قبل الإدارة من خلال استخدام قدرات الحاسب والشبكة في تعديل قواعد البيانات أو تحريف المستندات.

لذا فإن أهم عمل للمدقق بشكل عام والرقابة الداخلية بشكل خاص في بيئة التجارة الإلكترونية هو تحديد المواقع ذات الخطورة المرتفعة على المنظمة، ويجب على المدقق الاشتراك مع الإدارة في عملية تقييم المخاطر، لضمان ثبات وجهات النظر حول تلك المخاطر. ولابد أن يكون اهتمام الإدارة والمدققين في تقييم أوليات تحليل الخطورة، بحيث تبدأ أولاً بتحليل الخطورة من المدقق، وبعد ذلك تقييم احتمالات التعرض لها وأخيرا تحديد تكاليف تلك المخاطر، وطبقا لدراسة لجنة (COSO) يمكن مواجهة مخاطر التجارة الإلكترونية في أربع مجموعات هي : التجنب، التخفيض، المشاركة، والقبول كالآتي:

- مخاطر يمكن تجنبها من خلال رقابة تمنع حدوث المخاطر، مثل منع الوصول غير المسموح به للمعلومات والأجهزة؛

21- عمر اقبا ل المشهداني ، ابراهيم جوفيل العبادي ،" **التحديات التي نواجه مهنة المراجعة والمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية** "مداخلة قدمت للملتقى العلمي الرابع متاح على موقع http://iefpedia.com . تم الاطلاع 2022/4/12

- مخاطر يمكن تخفيضها عن طريق الاكتشاف والتصحيح المبكر والسريع لها ؛
- مخاطر لا يمكن منعها أو اكتشافها أو تخفيض تأثيرها، لذا يمكن اختيار استراتيجية المشاركة، مثل التأمين على الأصول؛

المبحث الثالث : بيئة الأعمال في الجزائر

تتأثر بيئة الأعمال تجارية الإلكترونية الجزائرية بالتغيرات التي تحدث في البلاد وهي تهدف دائما للتوافق معها، سواء كانت داخلية ناتجة عن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد أو كانت خارجية نتيجة للتغيرات الدولية التي تحدث في الخارج وتتمثل فيما يلي:

المطلب الأول : البيئة المحاسبية بالجزائر

تلعب البيئة المحاسبية الإلكترونية في الجزائر, دورا أساسيا في في التغيرات التي تحدث في البلاد وذلك في مدى سواء داخلية أو خارجية وتتمثل فيما يلي :

1- البيئة القانونية الإلكترونية في الجزائر

لقد أدى التطور في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات الأخيرة في العالم عامة والجزائر خاصة ، إلى حدوث تغيرات جذرية مست مختلف أشكال المعاملات الإدارية والتجارية والمالية حيث أخذت مجرى تصاعدي ، حتى صار الشكل الالكتروني يطغى تدريجيا على الشكل الورقي في المعاملات .

غير أن المشرع الجزائري لم يكن بمعزل عن مسايرة هذه ، بل اعترف منذ سنة 2005 بالكتابة الالكترونية وأعطى لها قوة الإثبات نفسها المعترف بها. بالنسبة للكتابة الورقية ومنحها الحجة القانونية لقبوها كدليل إثبات وفق ما نصت عليه المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 1 من القانون المدني الجزائري.[1]

أ. الوضعية القانونية والتشريعية المنظمة للتجارة الالكترونية في الجزائر :[2]

لقد قامت الجزائر بسن مجموعة من القوانين التي تنظم المعاملات التجارية الالكترونية لتوفير حماية حقوق الأطراف المتعاملة، وقد شملت هذه القوانين حماية البيانات الشخصية الإلكترونية، الاثبات الإلكتروني, التوقيع الالكتروني وفيما يلي أهم القوانين التشريعية التي لها علاقة بالتجارة الالكترونية:

جدول (1-2) : القوانين التشريعية لتجارة لالكترونية في الجزائر

الاطار التشريعي الجزائري	السنة	المرجع القانوني
الجرائم الإلكترونية	2009	القانون 09-4 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
حماية المستهلك وقمع الغش	2009	القانون 09-3.(25فبراير2009) المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.
التوقيع والتصديق الإلكتروني	2015	القانون 15-4 (1فبراير2015)يحدد القواعد العامة المتعلق بالتوقيع وتصديق الإلكتروني.
قانون التجارة الإلكترونية	2018	القانون 18-5(15مايو2018) المتعلق بالتجارة

[1] - مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية جامعة الجزائر 1, العدد13 **" التجارة الإلكترونية في الجزائر"** 2018 ص 251

2- مجلة استراتجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية المجلد 03/العدد:02 (2021) **"تحديات فرض الضرائب في المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر "** ص01-14

		الإلكترونية.
تداول النقود الافتراضية	2018	المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 يمنع تداول النقود الافتراضية في الجزائر

المصدر : من خلال الاعتماد على جانب النظري

- ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن كل هذه القوانين جاءت بغية حماية الأطراف المتعاملون بالتجارة الإلكترونية وذلك في حماية بيانات الشخصية للمتعامل.

ب. العوائق التشريعية والقانونية :

ويمكن إيجاز التحديات القانونية في بيئة التعاملات الالكترونية الجزائرية وفق مراحل إتمام العملية التجارية الالكترونية[1] :

- ففي المرحلة الأولى التي تسبق عملية التعاقد تظهر عقبات وتحديات أبرزها مسألة ثقة المشتري أو الزبون من حقيقة وجود الموقع والسمعة أو الخدمة المعروضة ، ومشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية موارده ذات الطبيعة المعنوية (مشكلة الملكية الفكرية وحماية المستهلك من عمليات الاحتيال سواء الخط أو عبر المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع لمنتجات المعروض.

- وفي المرحلة الثانية المتمثلة في إبرام العقد حيث يتلاقى الإيجاب والقبول في العقود الالكترونية سواء في الموقع على الويب أو عبر مراسلات البريد الإلكتروني وهنا تظهر مشكلتان : أولها سلامة صفة المتعاقد أي مدى وثوق كل طرف في الآخر وثانيا مدى حجية العقد الالكتروني ومدى قبوله في الإثبات ، ومن هنا ظهرت فكرة التوقيع الرقمي ليحل محل التوقيع العادي.

- أما المرحلة الثالثة والمتمثلة في إنفاذ التزامات المتعاقدين من تسليم السلعة أو الخدمة والوفاء بالثمن ، وهنا تظهر مشكلة التأخير أو الاخلال بمواصفات الاتفاق ، وكذلك طريقة الدفع وترتبط هذه التحديات بمشكلة أمن المعلومات عبر الانترنت بالإضافة إلى ما يعرف بجرائم الانترنت، وكذلك تحدي الاختصاص القضائي في فض النزاعات على المستوى المحلي أو الدولي.

2-جباية التجارة اللإلكترونية :

حيث تلعب التجارة الإلكترونية دورا رئيسيا حيث يشهد العالم حاليا تحولا سريعا من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني الذي تلعب فيه شبكة الانترنت دو ار رئيسيا. وتعمل الحكومات في مختلف البلدان على دعم عملية الانتقال هذه، وتوفير كافة أسباب النجاح لها، من خلال هذا سوف نتطرق إلى جباية التجارة الالكترونية ، التي تعتبر أحد أهم موارد الدولة.

- مفهوم جباية التجارة الالكترونية

يمكن القول أن الجباية الالكترونية هي تلك التي تعنى بفرض الضرائب على التعاملات التي تتم على شبكة الانترنت ، هذا النوع الحديث من التعامل يطرح عدة إشكاليات منها إشكالية كيفية جباية الضرائب المتعلقة بها والعوائق التي تعترضه[2].

وبالإضافة يمكن تعريف جباية التجارة الإلكترونية باعتبارها جملة القوانين والقواعد المتعلقة بتحديد وتحصيل الضرائب على المعاملات التجارية التي تتم عن طريق الانترنت[3].

-تعريف الضريبة و التصريح الإلكتروني وأهميته

- أتعريف الضريبة الإلكترونية وأهميتها

[1] -ابراهيم مسلم,**"واقع تحديات التجارة الإلكترونية في الجزائر"**, جلة العلوم والحقوق الإنسانية العدد الإقتصادي 34/ 02 جامعة زيان عاشور الجلفة ص 162-163

[2] -Maurice Duverger" **Eléments de fiscalité "** presse universitaire de France paris, p 111

[3] - بن عتاق حنان ، **"الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر"** ، دارسة قياسية مجلة د دارسات جبائية ، العدد 03 ، ،ص 491

-تعريف الضريبة الإلكترونية:

الضريبة الالكترونية تعرف بأنها ممارسة دفع الضرائب بكل أنواعها بواسطة الحاسوب وشبكة الإنترنت وهي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع مجمل الضرائب الواقع على المواطنين أو المؤسسات إلى وزارة المالية بهدف تبسيط الإجراءات الحكومية واعتمادها النظام الضريبي الالكتروني ، حيث تدفع الكترونيا إلى حساب الإدارة الضريبية وهي خدمة مجانية تقدمها الحكومة الالكترونية للمكلفين بالضريبة ، كما أنها تسهل عملية الدفع بالنسبة للمكلفة من خلال تقليل العبئ ربح الوقت والسرعة في الأداء وتقليص التكاليف والمسافات وتبسيط الإجراءات على المكلف ، بالإضافة إلى أنها تشجع البنوك في زيادة استثمارها.[1]

-أهمية جباية الإلكترونية:

من خلال التعريف المقدم يمكن استخلاص أهمية الضريبية الالكترونية وتتمثل في:

- ازدياد ظهور التقنيات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجيا؛
- السرعة في انخفاض تكلفة تلك التقنيات مع ازدياد جودة أدائها؛
- ظهور العولمة وانتشار البنوك الالكترونية؛
- ظهور التجارة الالكترونية,وإشكالية فرض الضريبة على معاملاتها؛
- انتشار وسائل الدفع الالكترونى.

ب تعريف التصريح الإلكتروني وأهميته

- تعريف التصريح الالكتروني :

هو نظام مؤمن سهل التطبيق ومجاني يمكن من خلاله متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف والضرائب ، يحتوي على برنامج آلي لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك من الأخطاء في حساب المعدلات والحقوق ويمكن تجديد التسجيل في خدمة التصريح الالكتروني في كل سنة ضمنيا إلا في حالة إلغائها,من أحد الطرفين إدارة الضرائب أو المكلف.[2]

-أهمية التصريح الألكتروني:

- تتمثل أهمية التصريح الإلكتروني فيما يلي:
- التقليل من الأخطاء باعتبار أن النظام الضريبي الالكتروني يرصد الأخطاء تلقائيا ويصوبها؛
- السرعة في تلقي المعلومات من دون أخطاء أو انتظار طويل ؛
- تسليم المعلومات الصحيحة ، حيث يقلل الأخطاء المرتكبة يدويا ؛
- توفير الوقت على الموظفين ، لاستكمال أعمالهم في الوقت المحدد.

-تتحديات فرض الضريبة على التجارة الالكترونية

يمكن تحديد مجموعة من الخصائص المميزة للمعاملات التجارية الالكترونية والتي تجعل من الصعوبة مكان فرض الضرائب عليها[3]:

- **اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات :** هذا الأمر يصعب اثبات العقود والمعاملات، وأيضا متابعة ومراقبة هذه التعاملات, الأمر الذي يؤدي إلى فتح المجال أمام قضية أدلة الاثبات القانونية.

-الانفصال الزماني والمكاني : تتيح شبكة الانترنت للمؤسسات والأفراد القدرة على ادارة معاملاتهم التجارية بسرعة ومن أي منطقة جغرافية في العالم, هذا الأمر يؤدي الى تفاقم شكل التعارض بين المصالح الاقتصادية للدول ومصالح المؤسسات الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لمشاكل اختلاف النظم الظريبية بين الدولة

-صعوبة عدم امكانية تحديد الهوية : طرفي التعامل لا يعرفان كافة المعلومات الأساسية عن بعضها البعض ونتيجة لذلك قد يجد البائعون عبر الانترنت صعوبة في استكمال الملفات الضريبية التي تقيد

---

[3] -www.finance.gov.lb/ar-lb/taxation/pages/default/aspx/05/2022 /

[2] - بربار نور الدين، بلجيالالي فتحية ، **"آثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الظرائب "**، مجلة دارسات الجبائية ، المجلد 8 ،العدد 1 2019 ص 45

[3] - مجلة استراتجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية المجلد 03/العدد:02 (2021) **"تحديات فرض الضرائب في المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر "** ص15

السلطات الظريبية الالتزام بها، وقد يستغل البائعون ذلك للتهرب الضريبي بعدم تسجيل هذه المعاملات في الدفاتر المحاسبية الرسمية.

-المنتجات الرقمية: اتاحت شبكة الانترنت امكانية تسليم بعض المنتجات الكترونيا مثل البرامج. التسجيلات الموسيقية، الأفلام, الكتب, الأبحاث, التقارير الالكترونية, تقديم الخدمات الاستشارية، الاشهار وبعد هذا تحديا امام السلطات الإخضاع مثل هذه المنتجات الضريبية.

3- البيئة المالية:

تتمثل البيئة المالية في الجزائر تطور متسارع نظرا الى تنمية الاستثمار المؤسساتي وكذلك عمل على الوصول على المعلومات الصحيحة نظرا لتطور التكنولوجي في مجال المعاملات الإلكترونية لكل متعاملين الاقتصاديين.

أهم أطراف البيئة المالية الجزائرية :

-أبورصة الجزائر:

دخل إنشاء بورصة الأوراق المالية بالجزائر، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أعلن سنة 1987 ودخل حيز التطبيق سنة 1988 .

أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة، فكان ابتداء من سنة 1990 حيث تم في هذه السنة تأسيس شركة القيم المنقولة في شكل شركة مساهمة أصبحت بعد سنة 1992 بورصة القيم المنقولة لتنطلق رسميا في العمل، بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 93/10 المؤرخ بتاريخ 23-05-.1993[1]

حسب المرسوم 93/10 في المادة 01: إن بورصة القيم المنقولة هي إطار تنظيم وسير العمليات في ما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة، والأشخاص الآخرون من القانون العام بالإضافة إلى شركات الأسهم .[2]

وقد مرت بورصة الجزائر بعدة مراحل مع نهاية سنة 1996 كانت كل الظروف جاهزة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء البورصة. [3]

حيث تم وضع النص القانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة:

- أصبح لها مكان بغرفة التجارة

- تم تشكيل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) في فيفري 1996 إلى جانب شركة تسيير القيم مع تحديد مخطط كل منهما، مع بداية سنة 1997 تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصة ويمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك وشركات تأمين)، حيث تولت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين.

ب - ثانيا البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية : [4]

ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية سنة 1986 على التخطيط والتسيير الاشتراكي، وكانت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج ومصادر التمويل، وبالتالي قرارات الإنتاج، التوزيع والتمويل تتخذ بطريقة إدارية ومن خلال دراسة واقع الجهاز المصرفي في هذه الفترة وعلى ضوء الإصلاحات التي شهدها نجد أن هذه المرحلة تميزت بالخصائص التالية :

- تعود ملكية النظام البنكي للدولة وخضوعه لقواعد التسيير الاشتراكي.
- تعاظم دور الخزينة العمومية وتدخلها في منح القروض مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل.

---

[1] - مداني بن بلغيث ،" **أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**" ص 194

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،مرسوم تشريعي رقم93-10 يتعلق ببورصة القيم المنقولة العدد34، مؤرخ 1993/05/23 ص04

[3] -زيدان محمد، نورين ،" **دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر (المعوقات والأفاق)** "، الملتقى الدولي حول السياسات التمويل وأثره على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة بالجزائر 2006 ص08

[4] - يوسف مسعودي، وباشوندة، رفيق ،" **النظام البنكي الجزائري ونظيره في تونس والمغرب (دراسة مقارنة)**"، مجلة علوم الانسانية، السنة الخامسة العدد36

- عدم إقرار الضمانات في حالة منح القروض البنكية وتقديمها على أساس التوطين المسبق والمركزي.
- تخصص كل بنك في قطاعات محددة من طرف السلطات الأمر الذي قضى على المنافسة.
- عدم استقلالية البنوك وبصفة خاصة البنك المركزي والاستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية حيث يتم تحديد سعر الفائدة بشكل إداري وكذا كل العمولات البنكية.

وشرع في إصلاح المنظومة البنكية منذ سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك والقروض وفقاً للقانون رقم 86-12 الذي أرادت من خلاله الدولة إعطاء دور أكثر أهمية للبنوك الثانوية فقد ألزمت المصارف بمتابعة استخدام القروض التي تمنحها وبمتابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية وبالتالي أخذ كل التدابير اللازمة للتقليل من مخاطر عدم استرداد القروض الممنوحة .

وفي إطار المصادقة على القانون 88-06 المعدل والمتمم لنظام البنوك والقرض تم منح الاستقلالية المالية للبنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية والتأكيد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية .

ت- دور التغيير التكنولوجي في إدارة خدمات الدفع في البنوك والمؤسسات المالية :

تخلص التغيرات التكنولوجية بعملية إنتاج خدمات الدفع ، والخدمات التي تتضمن المقاصة التسوية وتعديلات في خدمات الدفع التقليدية ، وتتضمن المهارة والمعرفة الأساسية التي يتحصل من جانب اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي.

-أهمية وأدوات التغيير التكنولوجي في بيئة العمل المالي والمصرفي الإلكتروني[1]

-أهمية التغيير التكنولوجي في بيئة الدفع ألإلكتروني

ويعود ذلك إلى:

- الحاجة للتغيير في عمليات الدفع والمقاصة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية لمواكبة حركة التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية , وقوة المنافسة المحلية والخارجية.

- تبني الدفع الإلكتروني في إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى نشر مفهوم الجودة الشاملة في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية الإلكترونية، وسيادة عصر التوجه للعميل إلكتروني واحترام متطلباته وأدواته، والعمل على إرضاءه.

- متطلبات التجارة الدولية، حيث يجب أن تكون لدى المؤسسات القدرة على التنافس، والتكيف مع الفوارق الثقافية، وأساليب الاتصال، وأخلاقيات العمل وإجراءاته.

-ثقافة البنك والمؤسسة المالية كآلية للتغيير الدفع الإلكتروني:

إن من أهم وظائف الثقافة أنها تستخدم كأداة للتغيير، وكوسيلة من وسائل عمليات التطوير التنظيمي وبالتالي فإن وجود ثقافة تنظيمية في البنك والمؤسسة المالية المتعلمة يعد شيئا أساسيا ضمن إطار المنافسة، والذي يساعد على الابتكار وسرعة الاستجابة للتطورات التكنولوجية والمتغيرات البيئية لتحقيق حركية تنافسية خاصة في مجال تقنيات الدفع الحديث والمقاصة والتسوية الإلكترونية.

-جنمط التعامل مع تكنولوجيا الدفع والمقاصة الآلية

نميز من خلال اعتماد البنوك والمؤسسات المالية على التقنية الحديثة في الدفع نمطين في تعاملها مع التقنية وهما : [2]

- **قيادة التقنية :** وتعني أخذ البنك والمؤسسة المالية بزمام المبادرة في تطبيق التقنيات الحديثة للدفع الإلكتروني وتبني عمليات التطوير لوسائل تقديم الخدمة المصرفية والمالية، بغرض رفع كفاءة الأداء من ناحية، وتحقيق ميزة تنافسية له من جانب آخر، وذلك من خلال تقديم منتجات جديدة ومتطورة. - - **التبعية التقنية:** ويقصد بها أكتفاء البنك والمؤسسة المالية بدور المتابع للتطورات التقنية في أنظمة

[1] http://www.mindtools.com/pages/article/newSTR_91.htm#sthash.r6LGLipg.dpuf. Consulté le; 17-05_2022

[2] -طارق طه " **ادارة البنوك والمعلومات المصرفية القاهرة** "صر2000 ص 125

الدفع الإلكترونية، حيث لا يبدأ في تطبيقها إلا بعد قيام المؤسسات المالية الأخرى بتطبيقها وثبوت نجاحها. ولكل نمط من السابقين في التعامل مع التقنية مميزاته وعيوبه.

4-الواقع المهني للجزائر :[1]

يتم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر عن طريق المصف الوطني للمحاسبة أو (المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين) تتركز المهنية المحاسبية للجزائر في الخبراء المحاسبين، ومحافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين، هؤلاء جميعا يكونون المصف الذي تشكل بموجب قانون رقم 08/91 بتاريخ 27 أفريل 1991 وكونه تحت وصاية وزارة المالية.

يخول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين بإدارة وتنشيط أكبر شبكة وطنية نظم الخبراء المستقلين لصالح الهيئة، حيث يمكنهم تمثيل الخبراء والدفاع عنهم وتقييمهم ومرافقتهم في مراحل تطويرها، أما عن القوانين والمراسيم التي صدرت لتنظيم المهنية فهي :

- قانون رقم 91-08 بتاريخ 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبراء المحاسبين، ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين. (الجريدة الرسمية رقم 20 بتاريخ 1 ماي 1991).
- مرسوم تنفيذي رقم 92-30 بتاريخ 13 جانفي 1992 يثبت ويحدد التشكيلة والمهام الموكلة بالمصنف والقوانين التي تضبطه (الجريدة الرسمية رقم 3 بتاريخ 15 جانفي 1992).
- قرار المؤرخ ليوم الموافق 7 نوفمبر 1994 المتعلق بأتعاب محافظي الحسابات (الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 12مارس 1995).
- مرسوم تنفيذي رقم 96-136 بتاريخ 15 أفريل 1996 يحمل قوانين أخلاقيات مهنة الخبراء المحاسبين، ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (الجريدة الرسمية رقم 24 بتاريخ 17 أفرل 1996).

المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين هي جهاز مهني يكلف في إطار القانون بما يلي :[2]

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها
- الدفاع على كرامة أعضاءها استقلاليته
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يحدد على الخصوص شروط التسجيل والايقاف والشطب من جدول المنظمة
- يقدم مساعدات للأشغال التي تبادر بها السلطة العمومية المختصة في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعير
- يمثل مصالح المهنة تجاه السلطات المختصة وتجاه الغير والمنظمات الأجنبية المسائلة
- بعد ويراجع قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين
- تتأكد المنظمة الوطنية من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها ضمن أخلاقيات المهنة والقوانين والتنظيمات المعمول بها.

ممارسة مهنة الخبراء المحاسبين:[3]

يعد خبيراً محاسبياً كل شخص يمارس عادة باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة تنظيم المحاسبة والحسابات من كل نوع وفحصها واستقامتها وتحليلها لدى المؤسسات والشركات التجارية أو المدنية في الحالات التي نص عليها القانون هذه المهمة للقيام بصفة تعاقدية بخبرة أو احساب.

كما يمكن أن يؤهل الخبير المحاسب بممارسة وظيفة محافظ حسابات، كما يمكنه أيضا أن ينجر أشغالا تدخل ضمن ممارسة مهنة المحاسب المعتمد.

ممارسة مهنة محافظي المعتمد:[4]

---

[1] - نقلا عن الصفحة الرئيسية للموقع المصف الوطني المحاسبي متاح على تم الاطلاع 2022/4/2022-www.dlibrary.univ boumerdes.dz

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 91- 08:" **بمهنة الخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين"** العدد20، تاريخ 1991 ص04

[1] - المرجع السابق ص 5

[2]-مرجع السابق ص 6

يعد محاسبا معتمداً، المحاسب المحترف الذي يمارس باسمه الخاص وتحت مسؤوليته وبصفة عادية مهنة مسك وفتح وضبط ومراقبة محاسبات وحسابات المؤسسات أو الهيئات التي تطلب خدمته، يمكنه أيضا أن يعد كل التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية التي تتعلق بأشغال المحاسبة التي يكلف بها وأن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية.
ويمكنه أن يساعد على إعداد الحسابات الختامية أو تبرير الأرصدة، يمكن أن يقوم بمهام خبير قضائي طبقا للأحكام القانونية .
يعرض المحاسب المعتمد تحت مسؤوليته وعلى أساس الوثائق والأوراق المحاسبية التي تقدم إليه الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات المؤسسة التي أسندت إليه مسك محاسبتها.

ممارسة مهنة محافظي الحسابات:[1]

يعد محافظ الحسابات كل شخص يمارس وبصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة الشهادة بصحة وانتظامية حسابات الشركات والهيئات المنصوص عليه قانوناً (الشركات التجارية بما فيها شركات رؤوس الأموال وفقا لأحكام القانون التجاري وكذا لدى الجمعيات و والنقابات).
يضطلع محافظ الحسابات بالمهام الآتية :
- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات المنصوص عليها قانونيا .
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو المشتركين يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التي تتبعها أو بين المؤسسات التي فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة .
-يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة بكل نقص قد يكتشفه واطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة.

5-بيئة التكنولوجية والعلمية:[2]

تبدو العلاقة بين المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات أكثر من مهمة، لأسباب كثيرة أهمها :
- أن تكنولوجيا المعلومات أثرت على قدرات وإمكانيات نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية.
- أثرت تكنولوجيا المعلومات على كثير من الأدوات المحاسبية، مثل المحلات والمستندات والأدلة والرقابة الداخلية وغيرها، مما فرض على المحاسب أن يؤهل ويدرب نفسه جيدا على هذه الأدوات .
- أوحدت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تأثيرات كبيرة على كفاءات الاتصال المحاسبي وشكله وبدائله، بحيث أصبح المحاسب ينتج ويوصل معلومات فورية تحتاج لمراجعة فورية، فكيف سيتعامل المحاسب كمحاسب ومراجع مع هذا الوضع .
- أصبح تفهم ولدراسة، بل تدريب المحاسب على أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات أمراً حتميا وذلك للوصول إلى إجابة منطقية عملية.

المطلب الثاني : معايير التدقيق بالجزائر

1-التطور المهني لمهنة التدقيق في الجزائر :

لقد مرت مهنة التدقيق الجزائري بالعديد من المراحل نوجزها فيما يلي:

-أالفترة 1969 – 1980

[1] -مرجع السابق ص 6
2- عبد الوهاب ناصر علي، **"مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية "**الجزء الاول الاسكندرية 2004/2003 ص19-20

لقد بدأ تنظيم المراجعة في الجزائر سنة 1969 حيث أشار الأمر رقم 69/107 المؤرخ في 31/12/1969 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 في مادته 38 إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها، إذ نصت هذه المادة على أنه يكلف وزير الدولة المكلف بالتخطيط بتعيين مراجعي حسابات المؤسسة الوطنية والمنظمات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري في المؤسسات التي تملك الدولة فيها حصصا من رأسمالها وذلك بقصد التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وتحليل الوضعية المالية للأصول والخصوم.[1]

-بالفترة 1980 – 1988

مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعدد أنماط التسيير وغياب ،أطر تحكم توليد المعلومات وضعف التحكم في النظام المحاسبي أجبر المشرع الجزائري على أن يبين آليات رقابية تحد من أنواع الاختلالات التي تفرزها أساليب التسيير المتبناة وكان ذلك يفعل القانون رقم 80-05 المؤرخ في 30/10/1980 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة في مادته رقم 05 نص على ما يلي : " مجلس المحاسبة يراقب جميع الحسابات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها " .

لقد ترتب على القانون 80-05 إلغاء المادة 39 من الأمر 69-107 وضمنيا المرسوم 70 173 وأعطى هذا القانون لمجلس المحاسبة الاختصاص الإداري والقضائي لممارسة رقابة شاملة على الجماعات والمرافق والمؤسسات والهيئات التي تسير الأصول العمومية أو تستفيد منها مهما يكن وضعها القانوني ومنه أصبحت مهنة التدقيق في الجزائر تعيش فراغ قانوني من حيث شروط التعيين والمهام والواجبات والمسؤوليات .[2]

-ثالفترة 1988 – 1991

إن تطور المراجعة والتدقيق في الجزائر كان بطيئا نتيجة غياب الحاجة إليها في ضل الملكية العامة لوسائل الإنتاج واحتكار الدولة للحياة الاقتصادية إلى غاية 1988 تاريخ صدور القانون رقم 88 01. إن هذا القانون حرر الشركة العمومية من كل القيود المتأتية من المتابعة التي كانت ملازمة لها في الماضي، كما أن هذا الشكل من التنظيم يلزم ضرورة تأهيل المراجعة الخارجية بما يمكنها من مواكبة هذا التغيير في الحياة الاقتصادية وبما يسمح مزاولة الرقابة على هذه المؤسسات. [3]

-ممرحلة 1991 - 2010

- من 1991 – 2001 : تميزت هذه الفترة النصوص القانونية لتنظيم المهنة كما يلي :

القانون رقم 91-08) : حيث بموجبه شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير والمحاسب ومحافظ الحسابات وأنشأت من خلاله المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين محافظ الحسابات والمحاسبين المهنيين .

- المرسوم التنفيذي رقم 92 - 20: المحدد لتشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ولضبط قواعد عمله ثم تحديد أعضاء المجلس ".

- المرسوم المؤرخ في 7 نوفمبر 1994: بجدول أتعاب محافظ الحسابات والذي عدل بالقرار المؤرخ في 6 ديسمبر 2006 الذي حدد أجور وأتعاب محافظي الحسابات في إطار ما يسمح به القانون.

- المرسوم التنفيذي رقم 96 – 136 : والمتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير والمحاسب ومحافظ الحسابات، حيث حدد هذا المرسوم الأخلاق والقواعد الواجب الالتزام بها من طرف أعضاء المنظمة الوطنية وبالخصوص حق وواجبات المحاسب المهني.[4]

---

1 - حسام الدين حماني ،**" التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية وامكانية تطبيقها في الجزائر"**، دراسة مقدمة للحصول على شهادة ماستر جامعة سطيف 2013/ 2012 ص45

2- - المرجع السابق ص45

3 - عماد مرجانة، **"دور معايير الجزائرية في تحسين جودة التدقيق في الجزائر"**، دراسة ميدانية جامعة أم البواقي علوم تجارية 2017/2016 ص47

4 مرجع سبق ذكره ،عماد مرجانة ،47

2- أسباب اصدار المعايير التدقيق الجزائرية وأهميتها :

متناول في هذا المطلب الأسباب التي جعلت الدولة الجزائرية تقوم بإصدار المعايير التدقيق الجزائرية وأهميتها في التحسين من جودة التدقيق.

أ- أسباب إصدار المعايير التدقيق الجزائرية:

قامت الدولة الجزائرية بإصدار معايير خاصة بها لعدة أسباب من بينها:

- توجه الجزائر في الاقتصاد الحر وتوقيع اتفاقية الشراكة الأور متوسطية لرغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاندماج مع الاقتصاد العالمي في ضوء العولمة وفتح مجال أمام الاستثمار الأجنبي من خلال التوحيد المحاسبي.
- قيام الجزائر بجملة من الإصلاحات أهمها إصلاح النظام المحاسبي من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المشتق من المعايير المحاسبية الدولية.
- ضعف دور الهياكل المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر ودخول الأجانب لممارسة المهنة وإطلاعهم على تفاصيل الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى حاجة المهنة لمعايير تضبطها وتسيرها
- إصلاح مهنة التدقيق بعد التدهور الذي شهدته في عملية المراجعة لنقص كفاءة المحاسبين خاصة بعد تبني النظام المحاسبي وضعف نظم الرقابة الداخلية لبعض المؤسسات.
- صدور القانون 01-10 المتعلق بالمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وقررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة هيكلة وتنظيم مهنة المحاسبة بإنشاء 3 منظمات مهنية المتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة للصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- رغبة الجزائر في إصدار معايير تتوافق مع بيئة أعمالها ومستمدة من المعايير التدقيق الدولية سعيا منها للتوافق الدولي والتحسين مهنة التدقيق أيضا باعتبار أن المعايير دليلا يسترشد به المدقق لتحسين من جودة تقارير التدقيق.[1]

ب- أهمية المعايير التدقيق الجزائرية

نظرا لأن معايير التدقيق الجزائرية مقتبسة من معايير التدقيق الدولية، وبالإسقاط على الواقع الجزائري واعتمادا على ما حققته معايير التدقيق الدولية، يمكن أن يكون للمعايير الجزائرية نفس الأهمية التي اكتسبتها المعايير الدولية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تمثل المعايير إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل.
- تساعد المعايير في تحسين أداء المدقق الخارجي والارتقاء بعمله والحكم على جودة أدائه، من خلال توفير الإرشادات والمفاهيم والمعايير اللازمة لأداء مهمة التدقيق وتنفيذها.
- تمثل المعايير أداة قابلة للتطبيق على كافة القوائم المالية وبغض النظر عن حجم العميل وطبيعة نشاطه ونوع الصناعة وهدف المؤسسة من حيث الربحية وغير الربحية.
- تساعد المعايير في تلبية رغبات المجتمع المتعلقة بالتقارير المالية، من خلال تفعيل دور ومسؤوليات المدقق تجاهها خاصة أن هذه الرغبات في تزايد مستمر.
- تجنب الإشكالات والغموض المحتمل حول المتطلبات التي يحتاجها المدقق لتحقيق أهداف عملية التدقيق.
- تحسين من جودة تقارير التدقيق المبنية على الموضوعية والمصداقية بعيدا عن الشكلية.[2]

3- محتوى المعايير التدقيق الجزائرية:

---

[2] د سهيلة ، **"أهمية معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي"** دراسة حالة لنيل شهادة الماستر جامعة البويرة سنة ص58 20172018

[2] - المرجع سبق ذكره ص58

تحاول الجزائر تحسين التدقيق ا وتكييفه مع البيئة الدولية من خلال من وضع قوانين محلية التي تنظم المهنة من أهمها، إصدار مجموعة من المعايير من طرف المجلس الوطني للمحاسبة وبعنوان معايير التدقيق الجزائرية حيث

أصدرت وزارة المالية بداية من فيفري 2016 إلى 24 سبتمبر 2018، (16) معيار جزائري للتدقيق والتي تهدف الى تدقيق الكشوف المالية في جميع أشكال مهام التدقيق قانونية حيث قسمت الى اربعة مقررات كالآتي :

- إصدار المقرر رقم 002 المؤرخ في فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق والصادر عن وزارة المالية (م. ج ت 210 / م ج ت 505 / م ج ت 560 /م ج ت 580) (المقرر رقم 02 / 2016) .
- اصدر المقرر 150 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق . (م ج.ت 300 / م ج ت 500 / م ج ت 510 / م ج ت 700) (المقرر 150 - 2016) .
- أصدر المقرر رقم 23 المؤرخ في 15/03/2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (م ج ث 520 /م ج ت 570 /م ج ت 610 / م ج ت 620) (المقرر رقم 23 2017).
- اخر ما صدر المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق والصادر عن وزارة المالية (م ج ت 230 / م ج ت 501 /م ج ت 530 /م ج ت 540) (المقرر رقم77 /2018)

الجدول رقم 1 -5 : الاصدار الأول للمعايير التدقيق الجزائري

معايير التدقيق الجزائرية	هدف المعيار	نطاق المعيار
المعيار الجزائري للتدقيق 210 اتفاق حول أحكام مهنة التدقيق	-إن هدف المدقق هو قبول ومتابعة مهمة التدقيق وضمان أن كل شروط التدقيق مجتمعة والتأكد من وجود تفاهم مشترك بين اللدفق والإدارة على أحكام مهمة التدقيق ويجب على المدقق أن يطلب من الكيان تأكيد موافقته على الشروط المعروضة في رسالة المهمة بدون في ملف عمله كل اختلاف محتمل.	-يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمة التدقيق وكل ما يخص مهام تدقيق الكشوف المالية التاريخية وكذلك المهام الملحقة، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المتكررة
المعيار الجزائري للتدقيق 505 التأكيدات الخارجية	-هدف المدقق الذي يلجا إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة	-يعالج المعيار الجزائري لتدقيق 505 استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة
المعيار الجزائري للتدقيق 560 الأحداث اللاحقة	-هدف المدقق هو الحصول على العناصر المثبتة الكافية الملائمة والتي تدل على الأحداث التي	-يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في

	وقعت بين تاريخ الكشوف المالية والتي تتطلب احداث تعديلات على كشوف.	إطار تدقيق الكشوف المالية.
المعيار الجزائري للتدقيق التصريحات الكتابية 580	-الحصول على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة تؤكد فيها قيامها بمسؤوليتها في اعداد الكشوف المالية عن طريق التصريحات الكتابية المقدمة من طرف الإدارة	-إلزامية تحصيل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار المراجعة الكشوف المالية. الواجبات المطلوبة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى والمتعلقة بالتصريحات الكتابية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية

في هذا الجدول قمنا بعرض المعايير التدقيق الجزائرية المنصوص عليها، اصدار المقرر رقم **002** المؤرخ في فيفري **2016.**

الجدول رقم1- 6: الاصدار الثاني للمعايير التدقيق الجزائري

معايير التدقيق الجزائرية	هدف المعيار	نطاق المعيار
المعيار الجزائري للتدقيق تخطيط تدقيق الكشوف المالية 300	يهدف المدقق إلى تخطيط التدقيق حتى تنجز المهمة في هذا الإطار يلتزم المدقق بإعداد استراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم الكيان ولحجم الأعمال التي يتعين انجازها.	يدرس المعيار 300 التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية . يخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة تعالج على حدى المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في اطار مهمة التدقيق.
المعيار الجزائري للتدقيق العناصر المقنعة 500	يهدف المدقق إلى تصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق والتي من شأنها تمكينه من الحصول على العناصر المقنعة الكافية والمناسبة قصد استخلاص النتائج المعقولة والتي يستند عليها المدقِق في تأسيس رأيه.	يوضح هذا المعيار مفهوم "العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.

المعيار الجزائري للتدقيق مهام التدقيق الأولية 510	يجب على المدقق في إطار مهمة التدقيق الأولية جمع العناصر المقنعة الكافية المناسبة التي تسمح بضمان نقل أرصدة اقفال السنة المالية السابقة عند إعادة الافتتاح بشكل صحيح ولا تحتوي على أي اختلال وقد تم التسجيل المحاسبي لأثر التغيرات الحاصلة في الطرق بصفة ملائمة.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية كما تضاف إلى الواجبات المطلوبة في هذا المعيار تلك المذكورة في معايير التدقيق الجزائرية 300 و201.
المعيار الجزائري للتدقيق تأسيس الرأي وتقرير المدقق 700	تشكيل رأي حول الكشوف المالية والتعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي.	يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل الرأي حول الكشوف المالية وشكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية

في هذا الجدول قمنا بعرض المعايير التدقيق الجزائرية المنصوص عليها، اصدر المقرر **150** المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق 2016 .

الجدول رقم1-7 : الاصدار الثالث للمعايير التدقيق الجزائري

معايير التدقيق الجزائرية	هدف المعيار	نطاق المعيار
المعيار الجزائري للتدقيق الإجراءات التحليلية 520	يجب على المدقق أن يجمع العناصر المقنعة الدالة والموثوق من خلال وضع الإجراءات التحليلية المادية وعليه كذلك تصور وأداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجمل بين معرفته المكتسبة للكيان وكشوفه المالية.	يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها وإلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق محمل الحسابات التي تتم في نهاية التدقيق
المعيار الجزائري للتدقيق 570 استمرارية الاستغلال	جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة في إعداد الكشوف المالية لفرضية استمرارية الاستغلال	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد

	واستخلاص النتائج حول قدرة الكيان على مواصلة استغلاله من خلال العناصر المقنعة وتأثيرها على تقرير المدقق.	الكشوف المالية.
المعيار الجزائري للتدقيق استعمال أعمال المدققين الداخلين 610	الهدف من هذا المعيار تحديد إمكانية وإلى أي مدى تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين وفي وحالة استخدامها تحديد مدى ملائمة أعمال المدققين الداخليين للاحتياجات التدقيق.	يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له طبقا لأحكام المعيار 315 إن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.
المعيار الجزائري للتدقيق استعمال أعمال خبير معين من طرف 620	يهدف هذا المعيار إلى تحديد الحالات أين يقدر المدقق ضرورة الاستعانة بالخبير الذي سيعينه وتحديد إذا قرر استخدام أعمال الخبير الذي عينه ما إذا كانت هذه الأعمال ملائمة لاحتياجات التدقيق.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين خبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان أخر غير المحاسبة والتدقيق إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية

في هذا الجدول قمنا بعرض المعايير التدقيق الجزائرية المنصوص عليها، أصدر المقرر رقم **23** المؤرخ في **15/03/2017** المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

الجدول رقم 1-8: الاصدار الرابع للمعايير التدقيق الجزائري

معايير التدقيق الجزائرية	هدف المعيار	نطاق المعيار
معايير التدقيق الجزائرية230 وثائق التدقيق	يهدف هذا المعيار في تشكيلٍ ملفا كافيا وملائما للعناصر المقنعة التي تسمح بدعم تقريره وتأكيد أنه قد تم التخطيط للتدقيق واداؤه وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق ولمتطلبات النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة	يعالج هذ المعيار في اعداد الوثائق التدقيق في الوقت المناسب والذي يعتمد في شكل ومحتوى امتداد التوثيق وحماية وحفظ ملكية ملفات العمل
معايير التدقيق الجزائرية501 العناصر المقنعة	يهدف هذا المعيار في تمثل هدف المدقق في الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة فيما يخص.وجود مخزونات وحالتها اكتمال احصاء القضايا	. يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا للمعايير 330 و500 وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق

	والنزاعات التي تلزم الكيان تقديم المعلومات الواجب الافادة بها خاصة تلك المتعلقة بالقطاع وفقا للمعيار المحاسبي	
معايير التدقيق الجزائرية530 السبر في التدقيق	يهدف المدقق الذي يستعين بالسبر في التدقيق إلى الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.	يعالج هذا المعيار عندما يقرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لإنجاز اجراءات التدقيق ويقوم ذالك عن طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير الاحصائي لتحديد واختيار عينة
معايير التدقيق الجزائرية 540تدقيق التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها.	يهدف هذا المعيار المسطر للمدقق في جمع العناصر المقنعة والكافية للتحقق من أن التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقة المدرجة في الكشوف المالية سواء كانت مسجلة أو مقدمة كمعلومة معقول	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة في التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقة والمعلومات الواردة امتعلقة في اطار الكشوف المالية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية

في هذا الجدول قمنا بعرض المعايير التدقيق الجزائرية المنصوص عليها، اخر ما صدر المقرر رقم **77** المؤرخ في **24** سبتمبر **2018** المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق والصادر عن وزارة المالية .

- ومن خلال دراستنا للمعايير التدقيق الجزائرية لا يوجد معيار تدقيق تنص على المعاملات التجارية الإلكترونية وذلك من خلال فهم التطور التكنولوجي العلمي بالنسبة في الجزائر.

➢ خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذه الدراسة في محاولة فهم الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية، نظرا لاتساع نشاط التجارة الإلكترونية ليشمل انجاز مختلف الأعمال عن طريق الإنترنت حيث تجدر الإشارة اى أن التدقيق واجه تحديات عديدة بسبب ظهور التجارة الإلكترونية وأصبح حتما على مهنة التدقيق أن تتكيف مع هذا الواقع وتستجيب لتأثير التجارة الإلكترونية لذاك من ضروري اعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع المستويات

مهنتي كل من المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الالمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل، عام وبالتجارة بشكل خاص، من أساسيات منح الشهادات العلمية والعملية ومزاولة المهنة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لتحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لتحديات التدقيق في ظل المعاملات الالكترونية ومن خلال الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق التجارة الالكترونية سنحاول في هذا الجزء إسقاط هذه المفاهيم في دراستنا ميدانية

وقد اخترنا الاستبيان عن طريق قائمة من الأسئلة لجمع البيانات الأولية وهذا محاولة لدراسة تحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في دراسة ميدانية.

المبحث الثاني : المبحث الثاني: صدق وثبات الإستبانة

المبحث الثالث: نتائج دراسة ميدانية وتفسيرها ومناقشتها

المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها

من خلال هذا المبحث نقوم بإسقاط الجانب المنهجي الذي سنتبعه للقيام بالدراسة مجتمع وإبراز مشكلة الدراسة حيث سيتم فيه عرض الاستبيان وهيكل الدراسة وأدواتها.

المطلب الأول : عرض الاستبيان

1-منهج الدراسة

من أجل الوصول الى اهداف الدراسة وحل الاشكالية المدروسة قمنا بتصميم استمارة استبيان بالاعتماد على الاطلاع على مجموعة استبيانات من الدراسات السابقة، وتضمن هذه الاستمارة

المحاور المدروسة ،ومن ثم تفريغ البيانات وتحميل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي spss26 (Statistical Package for Social Science)

2-خطوات بناء الاستبيان

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عند القيام بجمع البيانات والمعومات من الواقع حول موضوع الدراسة لذا قمنا بإعداد أداة الدراسة لمعرفة إشكالية تحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية .

تم إعداد الأسئلة في هذه المرحلة بصفة بسيطة وواضحة والابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين، كما كانت الأسئلة متدرجة بحيث يقوم الافراد باختيار البديل المتاح وقد استعانا في ذلك بآراء بعض الأساتذة، وكذا بالبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال، وقد حاولنا قدر الامكان خلال فترة الإعداد الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة ،والعمل بالمقابل عند التسلسل والترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام الأفراد المستجوبين، والحصول على أكبر قدر من الاجابات الجادة والمنطقية.

3 -هيكل استمارة الاستبيان

ينقسم هيكل استمارة الاستبيان الى جزأين:

الجزء الأول : خاص بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من ثلاثة فقرات:

المؤهل العلمي ،التخصص العلمي، الخبرة المهنية

الجزء الثاني : يناقش فرضيات الدراسة وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي :

المحور الأول : التأهيل العلمي والعملي للمدقق وقد شمل هذا المحور (04) اربعة أسئلة.المحور الثاني: النشر الالكتروني للقوائم المالية وقد شمل هذا المحور (05) خمسة أسئلة .المحور الثالث: التدقيق المستمر لدى المدقق وقد شمل هذا المحور (04) اربعة أسئلة .

حيث تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس " ليكارث " الثلاثي (Likert) والذي يحتمل ثلاث إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان ويسهل بالتالي ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-4: مقياس ليكارث الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	1	2	3

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث ،وبذلك فان مجتمع الدراسة هو

جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع البحث ،وبناء عليه فالمجتمع المستهدف يشمل مجموعة من دراسات عينة في ولاية الأغواط .

الفرع الثاني : عينة الدراسة

تم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبيل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع 30 استمارة بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على 30 استمارة من مجموع الاستثمارات لتمثل عينة الدراسة .

الجدول رقم2-3: العدد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات المعلق عليها	30	%100
الصالحة	30	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الاستبيان

المطلب الثالث : الأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات

نحاول من خلال هذا المطلب عرض بعض الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة.

1 - الأساليب الإحصائية

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض الادوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من خلال الاستبيان تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS26 وبرنامج من

اجل تمثيل البيانات التي تم الحصول عليها سابقا بيانيا بواسطة جداول و دوائر نسبية وذلك تماشيا معا النتائج المراد الحصول عليها لتحقيق متغيرات الدراسة من بين هذه الاساليب:
- الأساليب الإحصائية الوصفية التي تمثلت في تكرارات والنسبة المئوية لمتعرض على خصائص عينة الدراسة من حيث معلومات الشخصية لأفراد العينة المدروسة وكذا المعلومات

العامة على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة ،كما تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة واستطلاع اجابات عينة الدراسة تجاه العبارات التي وردت في قائمة وكذالك الأساليب الإحصائية الاستدلالية حيث الاساليب الإحصائية كمايلي :

- الأساليب الإحصائية الوصفية :

-المتوسطات الحسابية .

- الانحرافات المعيارية .

-الأساليب الإحصائية الاستدلالية :

- اختبار ألفا كرو نباخ

- تحليل التباين.

- معامل ستودنت

2-: مقياس الدراسة

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعمق بها من النسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ،كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة اعتمادا على أكبر قيمة لمتوسط الحسابي وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (، موافق، محايد ،غير موافق)مقياس ترتيبي أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن لأوزان هي:
(1موافق = ،02محايد = ،03غير موافق) وبعد ذك نقوم بحساب المتوسط)المتوسط المرجح (عن طريق حساب طول الفترة أولا.

الجدول رقم (5-2) مقياس الدراسة حسب مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات

3-: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع :التجارة الإلكترونية المتغير المستقل : التدقيق المحاسبي

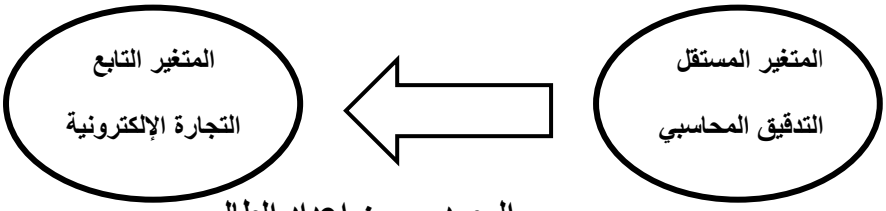

المصدر : من اعداد الطالب

المبحث الثاني: صدق وثبات الإستبانة

ان الاستمارات المتمثلة في الدراسة تعتبر أداة مدى صدق وثبات وذلك لتأكد منه من خلال ما سنتناوله وذالك حول صدق الاستبانة ووما سنتطرق له في اختبار وثبات الدراسة .

المطلب الأول: صدق الإستبانة

للتأكد من الصدق والثبات الظاهري الاستبانة وصلاحية عبراتها من حيث الصياغة والوضوح تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين المتخصصين فِي المحاسبة البالغ عددهم 2 مُن قاموا بتحكُّم اداة الدراسة ومدى وضوح صُّياغة العبارات ،ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذيُتنتمي اليه ،ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة ،هذا بالإضافة الى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات او حذفها ،او اضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة وبعد استعادة الاستبانة منهم تم إجراء التعديلات حسب المقترحات المطلوبة من المحكمين.

المطلب الثاني: اختبار ثبات اداة الدراسة

1) اختبار ثبات الاستبيان بطريقة " ألفا كرو نباخ " (Cronbach Alpha)

من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل **ألفاكرونباخ** لتحقيق الغرض المطلوب، حيث أن معامل **ألفا كرونباخ** يأخذ قيما بين الصفر والواحد **(1 - 0)** فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح . أي أن زيادة قيمة معامل **ألفا كرونباخ** تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

2) نتائج اختبار الثبات :

عند تطبيق اختبار المصداقية والثبات ألفا كرونباخ على إجابات عينة الدراسة المكونة من 30 فرد، وجدنا أن قيمة ألفا بلغت 0.596 وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا

الجدول رقم2 -5 : يوضح معامل ألفاكرونباخ

العينة	معامل ألفاكرونباخ
30	0.596

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج 22Spss

المبحث الثالث : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها ومناقشتها

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان .

أولا : النتائج المتعلقة بخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية : المؤهل العلمي ،التخصص العلمي، الخبرة المهنية.

1)المؤهل العلمي

الجدول رقم (6-2) : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

البيان	التكرار	النسبة
ليسانس	7	23.3
ماستر	8	26.7
اخرى (ماجستير.دكتوراه)	15	50.0
المجموع	30	100.0

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Spss22

الشكل2-3: تركيبة عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

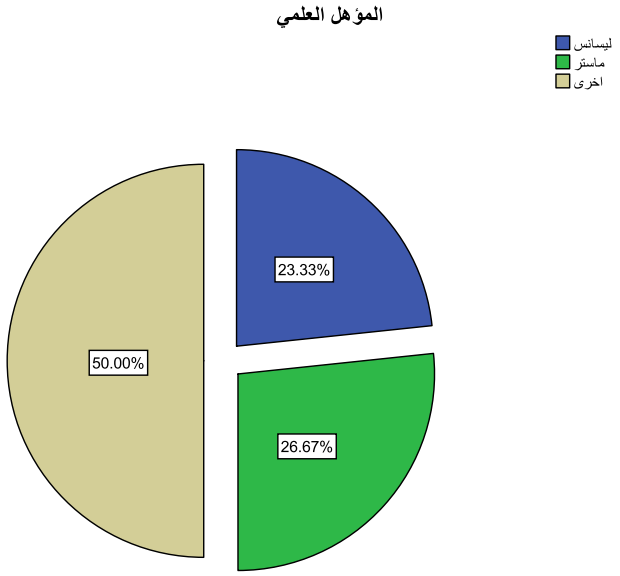

المصدر:من إعداد الطالب على ضوء مخرجات spss.22

يوضح الجدول والشكل السابق توزيع العينة حسب المؤهل العلمي ، حيث أن أغلبية العينة من لديهم شهادات اخرى مثل الدكتوراه وماشابهها بنسبة (50%) ، تليها نسبة (26.67%) ماستر ، و نسبة (23.33%) ليسانس

2)التخصص العلمي

الجدول رقم (7-2) : توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

البيان	التكرار	النسبة
مالية	12	40.0
محاسبة وتدقيق	18	60.0
المجموع	30	100.0

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج **Spss**

الشكل2-4: **تركيبة عينة الدراسة حسب التخصص العلمي**

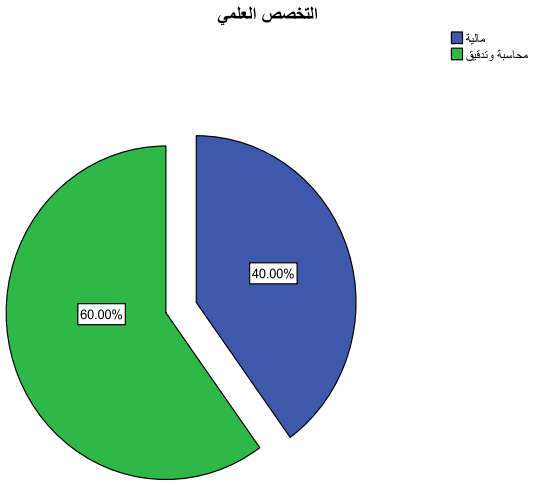

المصدر: من مخرجات spss22 على ضوء نتائج الاستبيان

يوضح الجدول والشكل السابق توزيع العينة حسب التخصص العلمي، حيث أن أغلبية العينة من تخصصهم محاسبة وتدقيق بنسبة (60%)، تليها نسبة (40%) تخصص مالية.

3)سنوات الخبرة:

الجدول رقم (8-2) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	8	26.7
من 5 الى 10 سنوات	14	46.7
من 10 الي 25 سنة	7	23.3
اكثر من 25 سنة	1	3.3
المجموع	30	100.0

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج **Spss**

الشكل2-5: تركيبة عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

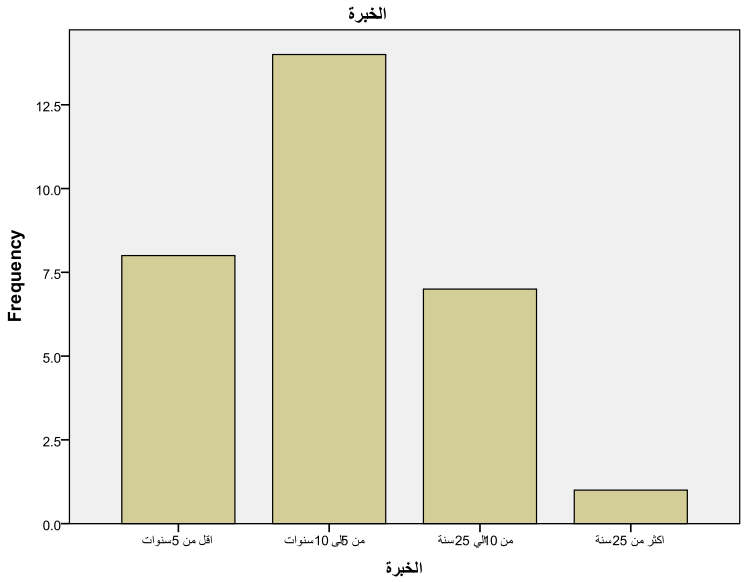

المصدر: من مخرجات spss22 على ضوء نتائج الاستبيان

من خلال الجدول وشكل نلاحظ توزيع العينة حسب سنوات الخبرة، حيث تحصلت فئة (من 5سنوات إلى 10سنوات) أعلى نسبة ب (46.7%) يلي ذلك الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (26.7%) . ثم تأتي فئة (من 10 إلى 15 سنة) بنسبة (23.3%) وفئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة (3.3%) عموما فإن أغلبية العينة لهم مستوى عال من الخبرة وهذا ما يعزز صدق الإجابات.

ثانيا : النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول محاور الاستبيان

1) النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول محاور الاستبيان

1-1النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان المتعلقة ب التاهيل العلمي والعملي للمدقق

الجدول رقم (9-2) : التاهيل العلمي والعملي للمدقق

الرقم	العبارة		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يتطلب تدقيق عمليات التجارة الالكترونية من المدقق مستوى من المهارة والمعرفة المطلوبة يتفاوت	التكرار	24	06	00	1.20	0.407	موافق
		النسبة	80	20	00			

	وفق مستوى تعقيد انشطة التجارة الالكترونية							
2	يتم على المحاسبيين والمدققين الاطلاع على كل جديد من الاصدارات المهنية المتمثلة في مبادئ وارشادات ومعايير اداء خدمات التاكيد والثقة في النظم الالكترونية	التكرار	23	06	01	1.27	0.521	موافق
		النسبة	76.7	20	3.3			
3	ان برامج المحاسبة على الرغم من انها تشمل العديد من الامور المحاسبية الا انها بحاجة الى سعة الافق في التعليم المحاسبي	التكرار	17	08	05	1.60	0.770	محايد
		النسبة	56.7	26.7	16.7			
4	المهارة والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الالكترونية يتفاوت وفق فمه اساسيات التجارة الاكترونية	التكرار	19	11	00	1.37	0.490	موافق
		النسبة	63.3	36.7	00			
المتوسط العام						**1.36**	**0.54**	موافق

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Spss 22

نلاحظ من الجدول أن قد احتلت الفقرة رقم (03) التي تنص على (ان برامج المحاسبة على الرغم من انها تشمل العديد من الامور المحاسبية الا انها بحاجة الى سعة الافق في التعليم المحاسبي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1.60) وانحراف معياري (0.770) في حين جاءت الفقرة رقم (01) التي تنص على (يتطلب تدقيق عمليات التجارة الالكترونية من المدقق مستوى من المهارة والمعرفة المطلوبة يتفاوت وفق مستوى تعقيد انشطة التجارة الالكترونية) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (1.20) وانحراف معياري (0.407).

2-1النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني.

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصيل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان الخاصة بالنشر الالكتروني للقوائم المالية

الجدول رقم (10-2) : النشر الالكتروني للقوائم المالية

الرقم	العبارة		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يصاحب النشر الاكتروني للقوائم المالية العديد من المشاكل لدى المدقق منها مصداقية القوائم وقة المستخدمين بها	التكرار	18	09	03	1.50	0.682	موافق
		النسبة	60	30	10			

2	يتطلب النشر الالكتروني لعمليات التجارة الالكترونية من المدقق اضفاء الامان والتوكيد والموثوقية لجميع مدخلات ومخرجات النظام	التكرار	17	12	01	1.47	0.571	موافق
		النسبة	56.7	40	3.3			
3	يجب على مكاتب التدقيق تاهيل انفسهم لاداء خدمات التوكيد والثقة في النظم وتوكيد الثقة في الويب	التكرار	21	04	05	1.47	0.776	موافق
		النسبة	70	13.3	16.7			
4	النشر الالكتروني للقوائم المالية يتطلب الثقة في المواقع الالكترونية وهذه الثقة تتطلب بذل جهد كبير من المدقق قبل اصدار شهادة الثقة	التكرار	19	08	03	1.47	0.681	موافق
		النسبة	63.3	26.7	10			
5	النشر الالكتروني للبيانات يتطلب من المدقق فحص موقع العميل على الشبكة بعناية والتعرف على كيفية ادارة الموقع	التكرار	20	07	03	1.43	0.679	موافق
		النسبة	66.7	23.3	10			
المتوسط العام						1.46	0.67	موافق

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Spss 22

نلاحظ من الجدول أن قد احتلت الفقرة رقم (01) التي تنص على (يصاحب النشر الاكتروني للقوائم المالية العديد من المشاكل لدى المدقق منها مصداقية القوائم وقة المستخدمين بها) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1.50) وانحراف معياري (0.682) في حين جاءت الفقرة رقم (05) التي تنص على (النشر الالكتروني للبيانات يتطلب من المدقق فحص موقع العميل على الشبكة بعناية والتعرف على كيفية ادارة الموقع) المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (1.43) وانحراف معياري (0.679).

3-1النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثالث.

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصيل إليها حول أسئلة المحور الثالث من الاستبيان الخاصة بالتدقيق المستمر لدى المدقق

الجدول رقم (11-2) : التدقيق المستمر لدى المدقق

الرقم	العبارة		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	في ظل عمليات التجارة الالكترونية اصبح من الضروري على المراجع اللجوء الى التدقيقات المستمرة بدل من التدقيقات النهائية	التكرار	17	11	02	1.50	0.630	موافق
		النسبة	56.7	36.7	6.7			

2	يهدف التدقيق المستمر الى اعطاء راي فني محايد في المعلومات المنشورة على الانترنت	التكرار	18	10	02	1.47	0.629	موافق
		النسبة	60	33.3	6.7			
3	ظهرت الحاجة الى التدقيقات المستمرة نتيجة النمو الواسع للانترنت عموما واستخدامه المتزايد في التجارة الالكترونية خصوصا	التكرار	17	10	03	1.53	0.681	موافق
		النسبة	56.7	33.3	10			
4	تقدم التدقيقات المستمرة تأكيدات مكتوبة حيث تقدم التأكيدات من خلال تقارير تدقيق للمساهمين والادارة	التكرار	15	12	03	1.60	0.675	محايد
		النسبة	50	40	10			
المتوسط العام						1.52	0.65	موافق

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Spss 22

نلاحظ من الجدول أن قد احتلت الفقرة رقم (04) التي تنص على (تقدم التدقيقات المستمرة تأكيدات مكتوبة حيث تقدم التأكيدات من خلال تقارير تدقيق للمساهمين والإدارة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1.60) وانحراف معياري (0.675) في حين جاءت الفقرة رقم (02) التي تنص على (يهدف التدقيق المستمر الى اعطاء راي فني محايد في المعلومات المنشورة على الانترنت) المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (1.47) وانحراف معياري (0.629).

المطلب الثاني: واختبار الفرضيات (T)

اختبار فرضيات الدراسة (T) :

يحتوي هذا العنصر من البحث على اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية والتي نوردها حسب تسلسلها كمايلي:

الفرع الأول : اختبار الفرضية الأولى H01

والتي مضمونها " المحور الأول " التأهيل العلمي والعملي لدى المدقق " في بيئة التجارة الإلكترونية حيث قدمت الفرضية للإجابة دور التأهيل العلمي والعملي لدى المدقق وفيما يلي نتائج اختبار المحور الأول ومن أجل ذلك نوردوها في الجدول التالي :

الجدول (2-17) : نتائج الاختبار T

- بالنسبة لاختبار المحور الأول, التأهيل العلمي والعملي لدى المدقق يوجد أثر ذو دلالة احصائية

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط الفرق للمحور الاول تقدر ب(0.37) وأن القيمة الاحتمالية (sig) مساوية ل0.00 وهي طبعا أقل من القيمة المعنوية 0.05 وبالتالي سيتم رفض القيمة

رقم2	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	متوسط الفروق
المحور الثاني	النشر الإلكتروني للقوائم المالية	1.46	0.67	موافق	1.426	28	0.00	0.55

الصفرية H0 وقبول الفرضية H1 وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة احصائية .

الفرع الثاني : اختبار الفرضية الثانية H02 والتي مضمونها " المحور الثاني " النشر الإلكتروني للقوائم المالية " في بيئة التجارة الإلكترونية حيث قدمت الفرضية للإجابة فيما يكمن النشر الإلكتروني للقوائم المالية لدى المدقق وفيما يلي نتائج اختبار المحور الثاني ومن أجل ذلك نوردها في

رقم1	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	متوسط الفروق
المحور الأول	التأهيل العلمي والعملي لدى المدقق	1.36	0.54	موافق	1.078	28	0.00	0 .37

الجدول التالي :

الجدول (2-17):نتائج الاختبار T

- بالنسبة لاختبار المحور الثاني, النشر الإلكتروني للقوائم المالية لدى المدقق يوجد أثر ذو دلالة احصائية.
- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط الفرق للمحور الثاني تقدر ب(0.55) وأن القيمة الاحتمالية (sig) مساوية ل0.00 وهي طبعا أقل من القيمة المعنوية 0.05 وبالتالي سيتم رفض القيمة الصفرية H0 وقبول الفرضية H2 وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة احصائية.

الفرع الثالث : اختبار الفرضية الثالث H03

والتي مضمونها " المحور الثالث " التدقيق المستمر لدى المدقق" في بيئة التجارة الإلكترونية حيث قدمت الفرضية للإجابة دور لدى التدقيق المستمر المدقق وفيما يلي نتائج اختبار المحور الثالث ومن أجل ذلك نوردها في الجدول التالي :

الجدول (2-17):نتائج الاختبار T

رقم 3	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	متوسط الفروق
المحور الثالث	التدقيق المستمر لدى المدقق	1.52	0.65	موافق	1.626	28	0.00	0.64

المصدر : بالاعتماد على المخرجات

بالنسبة لاختبار المحور الثالث, لتدقيق المستمرلدى المدقق يوجد أثر ذو دلالة احصائية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط الفرق للمحور الثاني تقدر ب(64. 0) وأن القيمة الاحتمالية (sig) مساوية ل0.00 وهي طبعا أقل من القيمة المعنوية 0.05 وبالتالي سيتم رفض القيمة الصفرية H0 وقبول الفرضية H3 وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة احصائية.

الجدول رقم (18-2) : اختبار الفرضيات بالاعتماد على اختبار ستودنت

	مستوى الدلالة بالاعتماد عل اختبار ستودنت		الملاحظة
المحور الاول (الفرضية الاولى)	**0.290**	>0.05	مقبولة إحصائيا
المحور الثاني (الفرضية الثانية)	**0.165**	>0.05	مقبولة إحصائيا
المحور الثالث (الفرضية الثالثة)	**0.184**	>0.05	مقبولة إحصائيا

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

المطلب الثالث : تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها في المطلب السابق (المخرجات) باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلق باتجاه أراء المستجوبين اتجاه نحاور الاستبيان ونتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

أولا: تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان

1- تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية والظيفية:

- من خلال الجدول رقم (6-2) متعلق بالمؤهل العلمي نلاحظ أن توزيع العينة يمتلكون أغلبية شهادة الماستر وهذا دليل على أن لديهم من المعرفة والخبر القدر الكافي .

- من خلال الجدول رقم (7-2) متعلق بالتخصص العلمي نلاحظ أن أغلبية العينة أجابوا على أسئلة الأستبيان كانت تخصصاتهم في محاسبة وتدقيق وهذا دليل على أن عنوان الدراسة يمس ويختص في جانب المحاسبة والتدقيق.

-نلاحظ ممن خلال الجدول (8-2) أن أغلبية العينة الموجدين على الأستبيان كانت لديهم من خبرة بالقدر الكافي حيث خبرتهم تنحصر 05-10 سنوات وهذا دليل كافي على صدق الإجابات.

2- تفسير ومناقشة نتائج المحور الأول من الاستبيان الخاص ب التأهيل العلمي والعملي للمدقق.

أشار الجدول رقم (9-2) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق وذلك مؤشر على تقارب إجابات المستجوبين، مما يدل على وجود فهم جيد وإدراك كبير لدى المؤسسة بأهمية التأهيل العلمي والعملي لدى المدقق، وبالتالي صحة الفرضية الأولى أن هناك إدراك لدى المؤسسة بأهمية التأهيل العلمي والعملي لدى المدقق مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- يوجد ادراك بأن المحاسبة على رغم من أنها تشمل العديد من الأمور المحاسبية الا أنها الى بحاجة السعة الأفق في التعليم المحاسبي.

- ادراك بأن رفع مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الإلكترونية ويتفاوت لمستوى تعقيد أنشطة التجارة الإلكترونية.

3- تفسير ومناقشة نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص بالنشر الإلكتروني للقوائم المالية بالنسبة للمدقق.

أشار الجدول رقم (10-2) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق وذلك مؤشر على تقارب إجابات المستجوبين ومما يدل على وجود فهم جيد وإدراك كبير لدى المؤسسة بأهمية **النشر الإلكتروني للقوائم المالية بالنسبة** المدقق، وبالتالي صحة الفرضية الثانية مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- تأهيل مكاتب التدقيق لأداء خدمات توكيد الثقة في نظم وتأكيد الثقة في الويب.

- البحث عن حلول للمشكلات وتصحيحها كمصداقية القوائم المالية وثقة المستخدمين بما ورد فيها .

4- تفسير ومناقشة نتائج المحور الثالث من الاستبيان الخاص بالتدقيق المستمر لدى المدقق.

أشار الجدول رقم (11-2) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق وذلك مؤشر على تقارب إجابات المستجوبين ومما يدل على وجود فهم جيد وإدراك كبير لدى المؤسسة بأهمية التدقيق المستمر المدقق، وبالتالي صحة الفرضية الثالثة مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- اعتماد المدقق باللجوء الى التدقيق المستمر بدلا من التدقيق النهائي وذلك للإضافة الثقة في القوائم المالية في المؤسسة

- الاعتماد على التدقيق المستمر نتيجة النمو الواسع للإنترنت عموما واستخدامه المتزايد في التجارة الإلكترونية خصوصا

-اعطاء رأي فني في المعلومات المنشورة على الانترنت.

ثالثا : مناقشة النتائج

بعد التحليل والتفسير واختيار الفرضيات التالية، والآن أي لمناقشتها ومقارنتها مع ما توصلت اليه الدراسات:

-أن التأهيل العلمي والعملي أثر ذو دلالة احصائية و هو أكثر التحديات التي تواجه المدقق التي تلزم ضرورة رفع في مستوى المعرفة والمهارات المطلوبة لتعقيد أنشطة العلمية في مجال التجارة الإلكترونية.

-أظهرت الدراسة أثر ذو دلالة احصائية على رغم من أن النشر الإلكتروني للقوائم يعاني من بعض المشكلات حول مصداقية المعلومات المنشورة وأمن المعلومات ومدى مسؤولية المراجعة عنها .

- ان التأكيد على التدقيق المستمر نتيجة النمو الواسع للإنترنت عموما واستخدامه المتزايد في التجارة الإلكترونية يقوم على الاعتماد على تدقيقات المستمر بدل التدقيقات النهائية وذلك لإضافة الثقة في القوائم المالية

- **خلاصة الفصل :**

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة **(تحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية ؟)** حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها أما المبحث الثاني تطرقنا صدق وثبات أداة الاستبانة المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسية وتحليلها ومناقشتها .

خاتمة عامة

- **خاتمة عامة:**

أحدثت التطورات الإلكترونية دافعا أساسيا لاستخدام الحاسب الآلي وأداء العديد من المهام والوظائف المحاسبية بصورة أسرع وأدق، ولكن على الجانب الآخر، فإن هذا التقدم التكنولوجي الهائل قد يحمل بين طياته العديد من التحديات أمام ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق بمعنى أن مهنة المحاسبة والتدقيق ،كما هو معروف تتأثر بالبيئة، التي تعمل فيها وفي ظل انتشار تطبيقات التجارة الإلكترونية تحتم على كل من مهنة التدقيق ضرورة التكيف مع هذه التطورات من خلال تطوير أساليبها والبحث عن أساليب والأدوات التي تمكن المراجع من الانتقال من الفحص والتقييم اليدوي الى عمليات الفحص الإلكتروني المستمر حيث اكتسب التدقيق اهمية كبيرة في المجتمع ككل بشكل عام وبيئة الاعمال، بشكل خاص لما لها من دور في اضافة الثقة والمصداقية والشفافية على البيانات المالية ولذلك استلزم على المدقق مواكبة التطورات التكنولوجية من قبل المدقق واستخدام وسائل تكنولوجية والاعتماد عليها في انجاز عملية التدقيق ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة في جانبين، جانب نظري وأخر تطبيقي.

- **اختبار الفرضيات** :

بعد التحليل الإحصائي المطلوب واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية :

-الفرضية الرئيسية:

تكمن ماهية تحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارية الإلكترونية في ضمان السير الحسن واقتراح المعالجات اللازمة لمواجهة هذه التحديات وذلك في تطوير مهنة التدقيق والمحاسبة، فقد تم إثبات صحتها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بإجرائها على مستوى دراسة ميدانية.

-الفرضيات الفرعية :

- **الفرضية الأولى :** " هل للتأهيل العلمي والعملي دور في رفع مستوى مهارات بالنسبة للمدقق "، فقد تم إثبات صحتها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بإجرائها على مستوى دراسة الميدانية وذلك في رفع مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الإلكترونية ويتفاوت لمستوى تعقيد أنشطة التجارة الإلكترونية.
- **الفرضية الثانية :** " ماهي الحلول اللازمة لفهم المشكلات بالنسبة للنشر الإلكتروني للقوائم المالية لدى المدقق "، فقد تم إثبات صحته وتبين ذلك من خلال الدراسية الميدانية التي قمنا وذلك من خلال البحث عن حلول للمشكلات وتصحيحها كمصداقية القوائم المالية وثقة المستخدمين بما ورد فيه .
- **الفرضية الثالثة :** "ما مدى اعتماد المدقق في اللجوء الى التدقيق المستمر بدلا من التدقيق النهائي " فقد تم إثبات صحتها من خلال الدراسة الميدانية وذلك من خلال تأكيد على التدقيق المستمر نتيجة النمو الواسع للإنترنت

- **عرض نتائج الدراسة:**

أفرزت المعالجة النظرية والتطبيقية للموضوع مجموعة من النتائج أهمها :

- يتفق معظم أفراد العينة مع الممارسين الذين تمت مقابلة أن التجارة الإلكترونية سوف تؤثر على بيئة الأعمال على نظم المعلومات المحاسبية، ومن ثم تؤثر بالضرورة على نموذج مراجعة الحسابات .

- ان أدلة الاثبات في التجارة الالكترونية، أدلة الكترونية غير ورقية تحتاج في جمعها الى تكنولوجيا المعلومات وهذا ما يتطلب تدريب وتأهيل المدققين في مجال التكنولوجيا المعلومات .

- ان التجارة الإلكترونية إثارة نظام المعلومات المحاسبية للمنشأة ومعايير المحاسبة والتدقيق وساهمت في تطوير النظام وأغلب مداخلاته ومخرجاته، والرقابة عليها.
- تفرض عمليات التجارة الإلكترونية على المدققين واقعا جديدا يتطلب ضرورة تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة .
- ضرورة الاعتماد تأكيد على التدقيق المستمر نتيجة النمو الواسع للإنترنت

- **آفاق الدراسة:**

رغم محاولتنا الإلمام بأهم جوانب الموضوع خاصة في تحديات التدقيق المحاسبي والتجارة الإلكترونية إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة ،يمكن إن تكون محل بحث أمام الراغبين ويمكن إن نذكر بعض الإشكاليات التي نراها جديرة بأن تكون محل بحث مستقبل وهي :

-المشاكل الضريبية في ظل التجارة الإلكترونية ؛

-حدود ومتطلبات وفاء مراجع الحسابات بمسؤولياته القانونية والمهنية في ظل التجارة الإلكترونية؛

المراجع

قائمة المراجع :

أولا- المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. هاني وجيه العطار، التجارة الالكترونية،دار النشر والتوزيع ،عمان،الأردن ،2016

2.عامر ابراهيم قنديلجي ،التجارة الالكترونية وتطبيقاتها ،دار المسيرة للطباعة والنشر ،عمان 2015.
3. سعد غالب ياسمين ،بشير عباس العلاق ،التجارة الالكترونية ،دار النشر والتوزيع ،عمان 2009.
4. محمد الفاتح ،محمود الغربي، الادارة الالكترونية ،دار النشر والتوزيع ،عمان الأردن،2016.
5.مصطفى يوسف، كافي، التجارة الكترونية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا 2010 .
6. محمد عبد الله شاهين محمد التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات والنمو دار النشر والتوزيع عمان الأردن
7.ابراهيم جابر، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية دار غيداء للنشر والتوزيع الاردن 2013 .
8.عبد الوهاب ناصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية الجزءالأول الاسكندرية 2003
9. طارق طه " ادارة البنوك والمعلومات المصرفية القاهرة "مصر 2000 ص 125

❖ المذكرات والرسائل الجامعية:

1.حميداتو صالح تحديات المراجعة الخارجية في ظل البيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم تسيير انجزت 2017.

2. توفيق محمد شريف، (2002) " مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على قطاع المصرفي في أساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية" مؤتمر التجارة الإلكترونية، الأفاق والتحديات كلية التجارة جامعة الأسكندرية.

3. لطفي، أمين السيد (2005) دراسة تطبيقية. مراجعة وتدقيق نظم المعلومات . الإسكندرية القاهرة الدار الجامعية .

4.عمر اقبا ل المشهداني ، ابراهيم جوفيل العبادي، التحديات التي نواجه مهنة المراجعة والمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية مداخلة قدمت للملتقى العلمي الرابع متاح على موقع http://iefpedia .com.

5. سلطاني محمد رشدي التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسط بالجزائر رسالة ماجستير في العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف 2006.
6.مداني بن بلغيث ، النظام المحاسبي الجديد وبيئة المحاسبة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية جامعة سعد دحلب ، البليدة أكتوبر 2009.
7. مداني بن بلغيث ، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الإقتصادية سنة جامعة بسكرة 2004 .

8. حسام الدين حماني، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية وامكانية تطبيقها في الجزائر، دراسة مقدمة للحصول على شهادة ماستر جامعة سطيف 2013/ 2012 .

9. زيدان محمد، نورين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر (المعوقات والأفاق)، الملتقى الدولي حول السياسات التمويل وأثره على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة بالجزائر 2006 .

10.يوسف مسعودي، وباشوندة، رفيق، النظام البنكي الجزائري ونظيره في تونس والمغرب (دراسة مقارنة)، مجلة علوم الانسانية، السنة الخامسة العدد36 متاح على رابط www.ulum.nl/d52.htm.

11. عماد مرجانة ،دور معايير الجزائرية في تحسين جودة التدقيق في الجزائر، دراسة ميدانية جامعة أم البواقي علوم تجارية 2017/2016 .

12. داود سهيلة ، أهمية معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي دراسة حالة لنيل شهادة الماستر جامعة البويرة سنة 2017.

❖ المجلات والدوريات:

.1مجلة أريد للبحوث والدراسات المجلد 8 .العدد 2 تموز 2004 مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالأردن .

2.مجلة العربية للإدارة والاقتصاد مجلد 34 أثر التجارة الإلكترونية على اجراءات التخطيط التدقيق من وجهة نظر المدققين الحسابات الخارجيين –الأردن – 2014

3.ناصر مراد، النظام الضريبي الجزائري والبحث عن الفعالية، مجلة العلوم الانسانية السنة السادسة ،جامعة البليدة العدد38 ،2008.

4. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية جامعة الجزائر 1, العدد13 " التجارة الإلكترونية في الجزائر" 2018

5. مجلة استراتجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية المجلد 03/العدد:02 (2021) "تحديات فرض الضرائب في المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر.

6.ابراهيم مسلم , واقع تحديات التجارة الإلكترونية في الجزائر, مجلة العلوم والحقوق الإنسانية العدد الإقتصادي 34/ 02 جامعة زيان عاشور الجلفة.

7.بن عتاق حنان ، "الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر" ، دارسة قياسية مجلة د دارسات جبائية ، العدد 03.

8.بربار نور الدين، بلجيالالي فتحية ، "آثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الظرائب "، مجلة دارسات الجبائية ، المجلد 8 ،العدد 1.

قائمة المراجع :

9.مجلة استراتجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية المجلد 03/العدد:02 (2021) "تحديات فرض الضرائب في المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر "
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 91- 08:" بمهنة الخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين"

❖ المواقع الالكترونية:

-https://www.compta-213.com

1-www.onecc.dz /ar/index.php ?dx=1gfch= enlignes.html

2-httpM//www Cnrc .org.dz/ar/stas/statistiques – 2010/index.html

3-http://www.pmeurt/ dz.org/ar/bulletin 2009.php .
4-**www.ccomptes. dz**
5-http://iefpedia .com.
6- www.finance.gov.lb/ar-lb/taxation/pages/default/aspx.
7http://www.mindtools.com/pages/article/newSTR_91.htm#sthash.r6LGLipg.dpuf. Consulté le/.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

❖ Les Ouvrages :

1-AICPA & CICA. (1999). **"Web Trust Principles and Criteria for Business to Consumer Electronic Commerce"**، Oct**.**

2-IFAC. (1997). IFAC Hand book ،IAS. No. 40"،**Auditing in Computer Information System Environment " July.**

3-Glenn، L، Helms and Mancino Jane. (1998)." The Electronic Auditor"، **Journal of Accountancy.**

4-Price، Jimmy (2001). Auditing E- business. The Internal Auditing ،Springs.cot.
5- Maurice Duverger" **Eléments de fiscalité "** presse universitaire de France paris, p 111.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 1

معامل ألفا كرو نباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.596	30

الملحق رقم 02

الأدوات الإحصائية لتوزيع العينة

الادوات الاحصائية للعينة

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	7	23.3	23.3	23.3
	ماستر	8	26.7	26.7	50.0
	اخرى	15	50.0	50.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

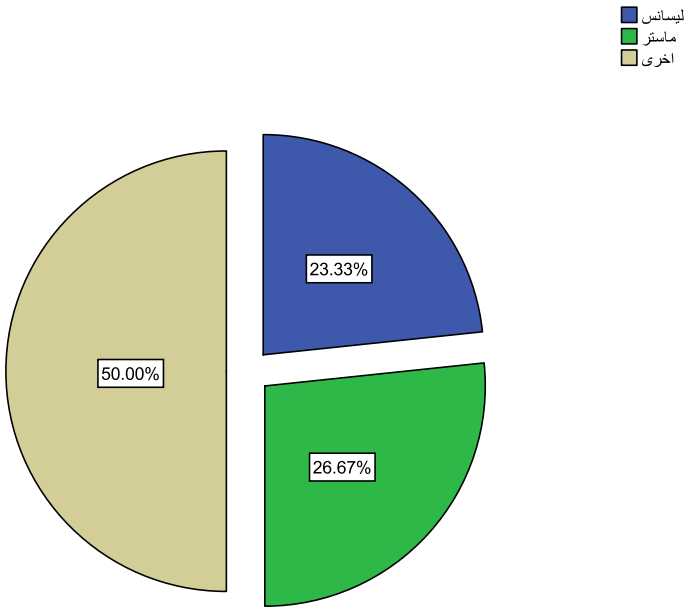

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مالية	12	40.0	40.0	40.0
	محاسبة وتدقيق	18	60.0	60.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

التخصص العلمي

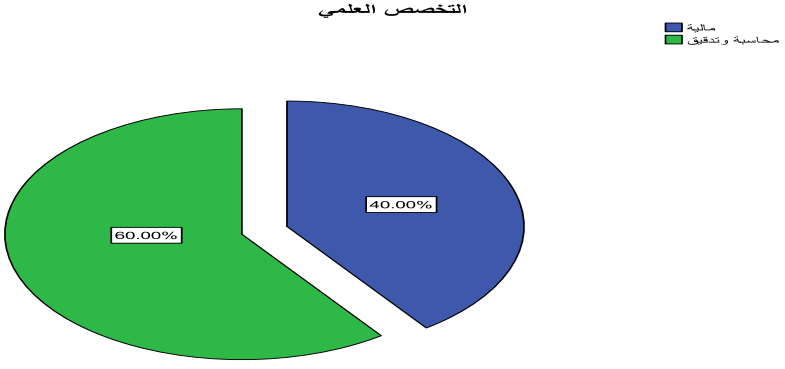

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	8	26.7	26.7	26.7
	من 5 الى 10 سنوات	14	46.7	46.7	73.3
	من 10 الي 25 سنة	7	23.3	23.3	96.7
	اكثر من 25 سنة	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

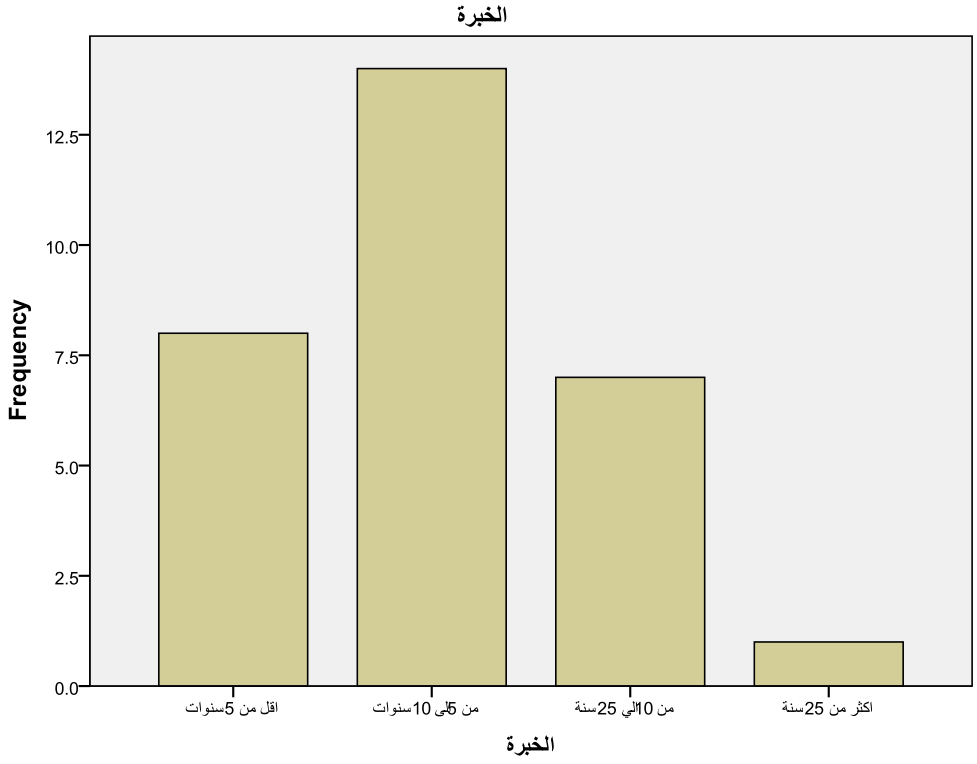

الملحق رقم 03

الأدوات الإحصائية لفقرات المحاور الاستبيان

المحور الاول

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation

يتطلب تدقيق عمليات التجارة الالكترونية من المدقق مستوى من المهارة والمعرفة المطلوبة يتفاوت وفق مستوى تعقيد انشطة التجارة الالكترونية	30	1.20	.407
يتم على المحاسبيين والمدققين الاطلاع على كل جديد من الاصدارات المهنية المتمثلة في مبادئ وارشادات ومعايير اداء خدمات التاكيد والثقة في النظم الالكترونية	30	1.27	.521
ان برامج المحاسبة على الرغم من انها تشمل العديد من الامور المحاسبية الا انها بحاجة الى سعة الافق في التعليم المحاسبي	30	1.60	.770
المهارة والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الالكترونية يتفاوت وفق فمه اساسيات التجارة الاكترونية	30	1.37	.490
Valid N (listwise)	30		

يتطلب تدقيق عمليات التجارة الالكترونية من المدقق مستوى من المهارة والمعرفة المطلوبة يتفاوت وفق مستوى تعقيد انشطة التجارة الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	24	80.0	80.0	80.0
	محايد	6	20.0	20.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يتم على المحاسبيين والمدققين الاطلاع على كل جديد من الاصدارات المهنية المتمثلة في مبادئ وارشادات ومعايير اداء خدمات التاكيد والثقة في النظم الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	23	76.7	76.7	76.7
	محايد	6	20.0	20.0	96.7
	غير موافق	1	3.3	3.3	100.0

يتم على المحاسبين والمدققين الاطلاع على كل جديد من الاصدارات المهنية المتمثلة في مبادئ وارشادات ومعايير اداء خدمات التاكيد والثقة في النظم الالكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	23	76.7	76.7	76.7
	محايد	6	20.0	20.0	96.7
	غير موافق	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

ان برامج المحاسبة على الرغم من انها تشمل العديد من الامور المحاسبية الا انها بحاجة الى سعة الافق في التعليم المحاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	17	56.7	56.7	56.7
	محايد	8	26.7	26.7	83.3
	غير موافق	5	16.7	16.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المهارة والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الالكترونية يتفاوت وفق فمه اساسيات التجارة الاكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	19	63.3	63.3	63.3
	محايد	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المحور الثاني

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يصاحب النشر الاكتروني للقوائم المالية العديد من المشاكل لدى المدقق منها مصداقية القوائم وقة المستخدمين بها	30	1.50	.682
يتطلب النشر الالكترونى لعمليات التجارة الالكترونية من المدقق اضفاء الامان والتوكيد والموثوقية لجميع مدخلات ومخرجات النظام	30	1.47	.571
يجب على مكاتب التدقيق تاهيل انفسهم لاداء خدمات التوكيد والثقة في النظم وتوكيد الثقة في الويب	30	1.47	.776
النشر الالكترونى للقوائم المالية يتطلب الثقة فى المواقع الالكترونية وهذه الثقة تتطلب بذل جهد كبير من المدقق قبل اصدار شهادة الثقة	30	1.47	.681
النشر الالكترونى للبيانات يتطلب من المدقق فحص موقع العميل على الشبكة بعناية والتعرف على كيفية ادارة الموقع	30	1.43	.679
Valid N (listwise)	30		

يصاحب النشر الاكتروني للقوائم المالية العديد من المشاكل لدى المدقق منها مصداقية القوائم وقة المستخدمين بها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	18	60.0	60.0	60.0
	محايد	9	30.0	30.0	90.0
	غير موافق	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يتطلب النشر الالكتروني لعمليات التجارة الالكترونية من المدقق اضفاء الامان والتوكيد والموثوقية لجميع مدخلات ومخرجات النظام

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	17	56.7	56.7	56.7

	محايد	12	40.0	40.0	96.7
	غير موافق	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يجب على مكاتب التدقيق تاهيل انفسهم لاداء خدمات التوكيد والثقة في النظم وتوكيد الثقة في الويب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	21	70.0	70.0	70.0
	محايد	4	13.3	13.3	83.3
	غير موافق	5	16.7	16.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

النشر الالكتروني للقوائم المالية يتطلب الثقة في المواقع الالكترونية وهذه الثقة تتطلب بذل جهد كبير من المدقق قبل اصدار شهادة الثقة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	19	63.3	63.3	63.3
	محايد	8	26.7	26.7	90.0
	غير موافق	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

النشر الالكتروني للبيانات يتطلب من المدقق فحص موقع العميل على الشبكة بعناية والتعرف على كيفية ادارة الموقع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	20	66.7	66.7	66.7
	محايد	7	23.3	23.3	90.0
	غير موافق	3	10.0	10.0	100.0

النشر الالكتروني للبيانات يتطلب من المدقق فحص موقع العميل على الشبكة بعناية والتعرف على كيفية ادارة الموقع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	20	66.7	66.7	66.7
	محايد	7	23.3	23.3	90.0
	غير موافق	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المحور الثالث

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
في ظل عمليات التجارة الالكترونية اصبح من الضروري على المراجع اللجوء الى التدقيقات المستمرة بدل من التدقيقات النهائية	30	1.50	.630
يهدف التدقيق المستمر الى اعطاء راي فنى محايد في المعلومات المنشورة على الانترنت	30	1.47	.629
ظهرت الحاجة الى التدقيقات المستمرة نتيجة النمو الواسع للانترنت عموما واستخدامه المتزايد في التجارة الالكترونية خصوصا	30	1.53	.681
تقدم التدقيقات المستمرة تاكيدات مكتوبة حيث تقدم التاكيدات من خلال تقارير تدقيق للمساهمين والادارة	30	1.60	.675
Valid N (listwise)	30		

في ظل عمليات التجارة الالكترونية اصبح من الضروري على المراجع اللجوء الى التدقيقات المستمرة بدل من التدقيقات النهائية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	17	56.7	56.7	56.7
	محايد	11	36.7	36.7	93.3
	غير موافق	2	6.7	6.7	100.0

في ظل عمليات التجارة الالكترونية اصبح من الضروري على المراجع اللجوء الى التدقيقات المستمرة بدل من التدقيقات النهائية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	17	56.7	56.7	56.7
	محايد	11	36.7	36.7	93.3
	غير موافق	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يهدف التدقيق المستمر الى اعطاء راي فني محايد في المعلومات المنشورة على الانترنت

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	18	60.0	60.0	60.0
	محايد	10	33.3	33.3	93.3
	غير موافق	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

ظهرت الحاجة الى التدقيقات المستمرة نتيجة النمو الواسع للانترنت عموما واستخدامه المتزايد في التجارة الالكترونية خصوصا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	17	56.7	56.7	56.7
	محايد	10	33.3	33.3	90.0
	غير موافق	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تقدم التدقيقات المستمرة تاكيدات مكتوبة حيث تقدم التاكيدات من خلال تقارير تدقيق للمساهمين والادارة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	15	50.0	50.0	50.0
	محايد	12	40.0	40.0	90.0
	غير موافق	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الملحق رقم 04

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.555	.200		2.781	.010
	المحورالثاني	.667	.146	.761	4.573	.001
	المحورالثالث	-.115-	.126	-.151-	-.909-	.371

a. Dependent Variable: المحورالاول

الملحق رقم 05

اختبار الفرضيات T

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
المحورالاول	Equal variances assumed	.	.290	-1.078-	28	..000	.37069	.34398	-1.07530-	.33392
	Equal variances not assumed			.	.	.	.37069	.	.	.
المحورالثاني	Equal variances assumed	.	.165	1.426	28	.000	.55172	.38694	.24088	1.34433
	Equal variances not assumed			.	.	.	.55172	.	.	.
المحور الثالث	Equal variances assumed		.184	1.626	28	000	.64182	.40367	.34022	1.84523
	Equal variances not assumed			.	.	.	.64182	.	.	.

الملحق رقم06

تحكيم الاستبيان

الدكتور خيراني لعيد	جامعة عمار ثليجي _ الأغواط
الدكترور رينوبة لخظر	جامعة عمار ثليجي _ الأغواط

الملحق رقم 07

الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثلجيي - الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

استبيان حول :تحديات التدقيق المحاسبي في ظل المعاملات التجارة الالكترونية - دراسة ميدانية

-بالاغواط –

الاستبيان موجه للمسؤولين والموظفين بالهيئات المسؤولة عن التدقيق المحاسبي والتجارة الإلكترونية، وهذا في إطار انجاز مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق

المرجو منكم وضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة :

أ) – البيانات الشخصية والوظيفية :

1-المؤهل العلمي : بكلور[ ] ليسان[ ] ماستر[ ]

أخرى (ماجستير ، دكتورا[ ]

2-التخصص العلمي : مالية[ ] محاسبة وتدقيق[ ]

3- الخبرة : اقل من 5 سنوات[ ] من 5-10 سنوات[ ]

من 10-25 سنة[ ] أكثر من 25 سنة[ ] 1-ا

4-.المهنة: مدقق حسابات[ ] محاسب[ ]

محور الأول: التأهيل العلمي والعملي للمدقق

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	**يتطلب تدقيق عمليات التجارة اللإلكترونية من المدقق مستوى من المهارات والمعرفة المطلوبة يتفاوت وفقا لمستوى تعقيد أنشطة التجارة اللإلكترونية .**			
2	**يتم على المحاسبين والمدققين الإطلاع على كل جديد من الإصدارات المهنية المتمثلة في مبادئ وإرشادات ومعايير أداء خدمات التأكيد والثقة في النظم الإلكترونية .**			
3	**إن برامج المحاسبة على الرغم من أنها تشمل العديد من الأمور المحاسبية ،الا أنها بحاجة الى سعة الأفق في التعليم المحاسبي .**			
4	**المهارة المعرفة المطلوبة لفهم تجارة الالكترونية يتفاوت وفق فمه أساسيات التجارة الالكترونية .**			

ت)2 –المحور الثاني : النشر الإلكتروني للقوائم المالية

1	**يصاحب النشر الالكتروني للقوائم المالية العديد من المشاكل لدى المدقق منها مصداقية القوائم وثقة المستخدمين لها.**			

2	يتطلب النشر اللإلكتروني لعمليات التجارة الإلكترونية من المدقق إضفاء الأمان والتوكيد والموثوقية لجميع مدخلات ومخرجات نظام.			
3	يجب على مكاتب التدقيق تأهيل أنفسهم لأداء خدمات توكيد الثقة في نظم وتأكيد الثقة في الويب .			
4	النشر الإلكتروني للقوائم المالية يتطلب الثقة في المواقع الالكترونية وهذه الثقة تتطلب بذل جهد كبير من المدقق قبل اصدار شهادة ثقة .			
5	الشر الإلكتروني للبيانات يتطلب من المدقق فحص موقع العميل على الشبكة بعناية والتعرف على كيفية ادارة المواقع.			

ث) 3- المحور الثالث : التدقيق المستمر لدى المدقق .

1	في ظل عمليات التجارة اللإلكترونية أصبح من الضروري على المراجع اللجوء الى التدقيقات المستمرة بدل من التدقيقات النهائية			
2	يهدف التدقيق المستمر الى اعطاء رأي فني محايد في المعلومات المنشور على الإنترنت			
3	ضهرت الحاجة الى التدقيقات المستمرة نتيجة النمو الواسع للانترنت عموما واستخدامه المتزايد في التجارة اللإلكترونية خصوصا.			

4	تقدم التدقيقات المستمرة تأكيدات مكتوبة حيث تقدم التأكيدات من خلال تقارير تدقيق للمساهمين والإدارة			